الفصـــل الأول: آثار التضخم على القوائم المالية

تمهـــــيد :

يعتبر التضخم إحدى المشكلات الاقتصادية التي تعانيها الإقتصاديات المتقدمة والنامية، وتتجسد هذه المشكلات في تضخم أو إرتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة لأسباب عديدة كزيادة النقد المتداول والزيادة في الدخول...إلخ، كما يظهر على عدة أشكال متعددة ومتنوعة، تحددها معايير كتحكم الدولة فـــي جهـــاز الأثمان وغير ذلك.

وتعد المحاسبة نشاط خدمي يقوم بإيصال المعلومات إلى ذوي الحاجـــة إليهـــا مـــن المـــستخدمين الداخليين كالمديرين بالإضافة إلى المستخدمين الخارجيين كإدارة الضرائب والمستثمرين وذلك من خـــلال نظام محاسبي للمعلومات قائم بذاته، حيث تعتبر القوائم المالية من نتاج هذا النظام ومزاياهـــا تعـــود إلـــى مزايا النظام المحاسبي بشتى أنواعها، ومن جهة أخرى ظاهرة التضخم أو التغير في مستوى الأسعار لـــه آثار سلبية على موضوعية البيانات والمعلومات المحاسبية، ذلك من خلال إنخفاض القوة الشرائية لوحـــدة القياس النقدي، والذي يظهر قصور التكلفة التاريخية في التقييم ومعالجة ذلك الأثر السلبي على قيم القـــوائم المالية و التقارير المالية بصفة عامة.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التضخم وأنواعه حسب عـــدة معـــايير وتفـــسيره وفـــق النظريات الإقتصادية والنقدية وكل الآثار الإقتصادية والاجتماعية التي يحدثها التضخم، إلى جانب مفـــاهيم القوائم المالية ومكوناتها وطرق عرضها، والتطرق إلى آثـــار التضخم علـــى عناصـــر القـــوائم الماليـــة والمعلومات المالية .

المبحث الأول: مدخل حول ظاهرة التضخم

مفهوم التضخم ليس له تعريف موحد أو معنى وحيد عند علماء المالية والاقتصاد، فالتعريف المالي للتضخم هو"زيادة الطلب الكلي الإستهلاكي عن العرض الكلي نتيجة التوسع النقدي الجديد أو التوسع في الإئتمان المصرفي يترتب عليها إرتفاع مستمر في الأسعار وإنخفاض في قيمة النقود"، أما التعريف الإقتصادي للتضخم"زيادة الطلب الكلي الإستهلاكي عن العرض الكلي يترتب عليه إرتفاع مستمر في الأسعار وإنخفاض في قيمة النقد"، وذلك نتيجة عوامل نقدية أو عوامل عينية هيكلية..[1]

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأسبابه

1- تعريف التضخم:

إن تعريف التضخم يشوبه الكثيرمن الصعوبات من خلال الإختلافات التي ظهرت بين المفكرين والعلماء وبإختلاف المقصود منه و الزمن الذي حل فيه.

هذا ويعرف كاردنيرأكلي التضخم بأنه« الإرتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار ويضيف أكلى قائلا أن هذه الظاهرة تعبرعن حالة عدم التوازن ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس لمعايير ساكنة»[2]، ويتطلب في تعريف التضخم فكرتين[3]:

- (1) زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع؛
- (2) إرتفاع مستوى الأسعار.

الملاحظ أن تعاريف التضخم تمحور بعضها حول الجانب النقدي للتضخم فقاموا بتعريفه من خلال أسبابه والبعض الآخر تمحور حول الجانب السعري للظاهرة فأتوا بتعريف من خلال آثار الظاهرة.

1-1-التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه :

فهو عبارة عن« زيادة في كمية النقود تؤدي إلى إرتفاع الأسعار » سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الإئتمان)، أو من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي)، ويمثل هذا التعريف جانب الإتجاهات المتأثرة بالنظرية الكمية[4].

1-2- التضخم كظاهرة سعرية يمكن تعريفه من خلال آثاره :

في حالة وجود توجه مستمر ومحقق نحو إرتفاع الأسعار، فيمكن القول بأننا بصدد حالة تضخمية، وعلى ذلك فالتضخم يعني ديناميكية مستمرة نحو إرتفاع المستوى العام للأسعار، أيًّا كان

1 - حسين غازي عناية، **تمويل التنمية الإقتصادية بالتضخم المالي**، دار الجيل، بيروت 1991، ص 20؛

2 - سعيد هتهات، **دارسة إقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، 2006 ص 27؛

3 - عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2004، ص 283؛

4- نبيل الروبي، **التضخم في الإقتصاديات المختلفة**، مؤسسة الثقافة العربية، مصر، بدون سنة نشر، ص16.

سبب هذا الإرتفاع زيادة كمية النقود أو بعبارة أخرى عدم التوازن بين التيارين النقدي والسلعي[1].

وللإلمام أكثر بظاهرة التضخم نورد عدة تعاريف من إتجاهات مختلفة:

يعرف التضخم عموما على أنه« إرتفاع مستمر في الأسعار يعاني منه الإقتصاد و لكن تستطيع الحكومة التدخل و تحديد الأسعار كي تمنع القوى التضخمية من تحقيق إرتفاع في الأسعار»[2]؛ فالتضخم لا يعرف بحالة منفردة تتمثل في إرتفاع المستوى العام للأسعار، بل حالات أخرى كذلك تستخدم لتعبر وتصف الظاهرة وبالتالي مصطلحا خاصا به كالتضخم في الأجور، التضخم النقدي التضخم في التكاليف[3]؛ فالظواهر التي يمكن أن يطلق عليها إسم التضخم هي ظواهر قد تكون مستقلة عن بعضها البعض وهوما يزيد من تعقيد إمكانية إيجاد مفهوم واحد لظاهرة التضخم[4].

وعرّفه البعض بأنه « زيادة في كمية العملة القابلة للتداول » وكذلك بأنه«حالة يزيد فيها الطلب على ماهو متاح من السلع والخدمات وعلى تدفقات الدخل الحقيقي » كذلك بأنه «هبوط في القوة الشرائية للنقود ومطالبة العمال بأجور تزيد على النمو في الإنتاجية »[5].

وبصيغة أخرى التضخم يعني إرتفاعا كبيرا ومستمرا في المستوى العام للأسعارعلى مدى فترة زمنية قد تطول كثيرا وقد يأخذ التضخم أشكالا أو وتائر مختلفة.[6]

وعليه فالتضخم يمكن القول على أنه يعني الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة من الزمن نتيجة عدة عوامل قد تكون نقدية أو هيكلية أو غير ذلك.

2-أسباب التضخم

هذا ويتفق الباحثون والدارسون الإقتصاديون، على أن من أهم أسباب حدوث التضخم ما يلي:

2-1- جذب الطلب (العوامل الدافعة للطلب الكلي نحو الإرتفاع):

يرى علماء الاقتصاد، أن التضخم الناشئ عن جذب الطلب يتخذ شكل حلقة مفرغة تبدأ أولا من الزيادة في فائض الطلب النقدي أيا كان سبب هذه الزيادة (إنفاق حكومي، اجتماعي، إسكاني...)، الأمر الذي يؤدي إلى نقص في العرض محاذاة الطلب، وكان كينز يرى أن هذا الفائض في الإنفاق يؤدي إلى زيادة في أسعار السلع والخدمات، وزيادة الأسعار هذه سوف تحفز المشاريع الإنتاجية إلى زيادة إنتاجها بهدف الحصول على أقصى ربح ممكن، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، (أي الطلب على سلع الإستهلاك + الطلب على سلع الإستثمار) من جديد ثم زيادة الأجور، وبالتالي زيادة الإستهلاك ومن ثم

1 - مجدي محمود شهاب، **اقتصاديات النقود و المال** ، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر، 2000، ص 69،70؛

2 - ضياء مجيد، **إقتصاديات النقود و البنوك**، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2002، ص 214؛

3 - رنان راضية، **أنظمة سعر الصرف في البلدان النامية ودورها في مكافحة التضخم في ظل التحولات المالية الدولية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2002/2001، ص43؛

4 - محمد عبد العزيز عجيمية، ومدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت 1984، ص 217،218؛

5- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دون سنة نشر، ص 388،389 ؛

6- عبد المنعم السيد على، نزار سعد الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد الأردن، 2004، ص 448.

زيادة جديدة في الطلب وهكذا تتحقق الدورة سالفة الذكر مرة ومرات (زيادة في الإنتاج، زيادة في الأجور، زيادة في الاستهلاك، زيادة في الطلب)، الأمر الذي يعني أن يدخل الاقتصاد القومي في حلقة مفرغة من الإرتفاعات المتواصلة في الأسعار[1]، وأهم العوامل الدافعة للطلب نحو الإرتفاع :

2-1-1- زيادة الإنفاق الإستهلاكي والاستثماري: خاصة عند مستوى الإستخدام الكامل؛

2-1-2-التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف: لتزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة(النقد الخطي)

2-1-3- العجز في الميزانية: والمقصود به زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، فالحكومة تلجأ إلى الإقتراض من البنك المركزي لتمويل مشاريعها(التنموية، المدنية، العسكرية...)؛

2-1-4-تمويل العمليات الحربية:يشكل ميدانا فسيحا يتجه فيه الإنفاق العام نحو الزيادة المستمرة والارتفاع[2].

2-2- إنخفاض العرض (العوامل الدافعة للعرض الكلي نحو الإنخفاض):

كما يعود التضخم إلى إختلال العلاقة مابين الطلب الكلي الفعلي والعرض السلعي عند مستوى التشغيل الكامل، فإن التضخم قد يعود إلى إختلال العلاقة ذاتها ولكن بإنخفاض في المعروض من السلع والمنتجات بالنسبة لمستوى الطلب الكلي الفعلي السائد عند مستوى التشغيل الكامل، أي ارتفاع الطلب الكلي الفعلي لايرجع إلى عوامل ذاتية سببت ذلك الإرتفاع وإنما عوامل أخرى خاصة بالمعروض السلعي وأدت إلى إنخفاضه بالنسبة للطلب الكلي الفعلي.

هذا وقد يعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لأمور كثيرة منها[3] :

2-2-1-تحقيق مرحلة الإستخدام الكامل: لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى؛

2-2-2- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: قد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية فقد تكون الأساليب المتبعة قديمة ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة؛

2-2-3-النقص في العناصر الإنتاجية: كالعمال والموظفين المختصين والمواد الأولية والمواد الخام؛

2-2-4-النقص في رأس المال العيني: المستخدم عند مستوى الإستخدام الكامل مما يباعد ما بين النقد المتداول وبين المعروض من السلع والمنتجات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية والذي يعبرعن النقص في العرض الإنتاجي.

2-3- زيادة النفقات : (زيادة التكاليف الإنتاجية)

تتمثل العناصر الإنتاجية في العمال والموظفين والمواد الخام والمواد الأولية...، وإرتفاع تكاليفها

1 - حسين بن هني، **إقتصاديات النقود والبنوك(الأسس المبادئ)**، دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن 2002، ص163؛

2 - حسين غازي عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 103- 106؛

3 - حسين غازي عناية، المرجع السابق، ص 113-117.

يتجلى أكثر في : - الإرتفاع في معدلات الأجور؛

- ارتفاع تكاليف المواد الأولية سواء المنتجة محليا أو المستوردة.

فكرة التضخم الناشئ عن دفع النفقة تبلورت في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، فقد يحدث إرتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لإرتفاع تكاليف الإنتاج بشكل عام وإرتفاع الأجور بشكل خاص، وارتفاع التكاليف هنا يتمثل في إرتفاع أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها[1]، ويطلق على هذا التضخم إسم تضخم التكاليف.

2-4 - عوامل أخرى

2-4-1- سلوك العناصر البنائية في الإقتصاد القومي :(الهيكلية): يقصد بالعناصر البنائية في الإقتصاد القومي المسببة للتضخم: النمو السكاني، شكل المشاريع الإنتاجية، هيكل السوق، فالضغوط التضخمية ينعكس أثرها على الطلب أوالنفقة أو الإنتاج وتجد أسبابها إما في سلوك العناصر البنائية وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر، نظرا لعدة إختلالات هيكلية، نلاحظ علّتها الأساسية في أكثر من مظهر إقتصادي مثل :[2]

- إنحسار حالة المنافسة الكاملة لصالح تكتل المؤسسات الإحتكارية التي تعتمد في تحديد الأسعار على طريقة متناسقة فيما بينها، مما يعني الخروج على قواعد العرض والطلب؛

- التناقض بين مختلف القطاعات، يؤدي إلى تفاوت عوائد الدخل في البناء الإقتصادي وقد يزيد تدخل الدولة من حدة هذا التفاوت كلما سعت للحصول على موارد مالية جديدة من خلال الجباية لتحقيق توازن الميزانية؛

-طبيعة عملية التنمية، حيث تركز في مراحلها الأولى على مشروعات البنية الأساسية التي لاتسهم في زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات في الوقت الذي يترتب عليها زيادة في الدخول والإنفاق مثلا.

2-4-2-العامل النقدي: إن بعض الإقتصاديين عازفون عن القول أن النقود هي السبب في التضخم فهم يجادلون أنه حين ينسب التضخم إلى زيادة في عرض النقود يكون هذا قول سطحي[3]، ويمكن القول[4]:

- إن مستوى الأسعار وقيمة النقود تتوقف عليه، إنما يتحدد في ضوء كل من حجم الإنفاق النقدي(الطلب الكلي) والحجم الحقيقي للسلع والخدمات، ومستوى الأسعارهنا يميل للإرتفاع و الإنخفاض أو الإستقرار كنتيجة لحصول التغير في جانب واحد أوفي جانبين بنسب مختلفة أو متساوية ولكن متضادة؛

- التغيرات التي تلحق بكمية النقود وسرعة تداولها وكذلك بالحجم الحقيقي للسلع والخدمات عوامل تؤثر بصورة مباشرة على الأسعار، وأيضا فإن التغير في الأسعار يأخذ إتجاها طرديا مع التغيرات التي

1 - جما ل خريس، أيمن أبو خضير، عماد خصاونة، **النقود والبنوك**، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع 2002، ص129؛

2 - حسين بني هني، مرجع سبق ذكره، ص165؛

3 - توماس ماير، وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، مراجعة أحمد بليح بديع، **النقود و البنوك و الإقتصاد**، دار المريخ السعودية، ص432؛

4 - خالد الدليمي، **النقود و المصارف والنظرية النقدية**، دار الأنيس للطباعة و النشر والتوزيع، مصراتة الجماهيرية الليبية العظمى، 1998، ص40،41.

تحدث في التيار النقدي وفي إتجاه عكسي مع التغيرات في الحجم الحقيقي للسلع والخدمات.

2-4-3- إستيراد السلع والخدمات النهائية: أي تستورد الدول وخاصة النامية منها هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي[1](من خلال السلع والخدمات المستوردة)، والتي لاتستطيع التأثير في تحديد الأسعار كما حدث في سنة 1973.

2-4-4- الأوضاع النفسية: قد يرجع الإرتفاع في الطلب الكلي الفعلي إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر منها عوامل إقتصادية، ولعل أفضلها هي فترات الحروب، حيث ستكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل والتنبؤات والتوقعات فالتنبؤات بإرتفاع الأسعار مستقبلا يزيد من حركة النشاط والإنتعاش في قطاعي الإستثمار والإستهلاك .

3- أنواع التضخم :

تعدد المفاهيم الخاصة بكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها، وهذا لايعني عدم وجود علاقات أو روابط بين هذه الأنواع فقد تشترك في مظاهر وسمات خاصة، سنعرض أنواع التضخم وفق التقسيم التالي[2]:

3-1-تحكم الدولة في جهاز الأثمان :

تتحدد بعض أنواع الإتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها، وهي :

3-1-1- التضخم الطليق أوالمكشوف:

يعني إرتفاع الأسعار دون أي قيد أوحد يوقفه، كما يتسم هذا النوع من التضخم بإرتفاع سافر في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة، ودون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الإرتفاعات أو التأثير فيها ووقفها، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية وبالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية(حتى فقدان الثقة بها)[3].

3-1-2- التضخم الكامن أو المكبوت(المقيد):

التضخم الكامن يتمثل في إرتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق بفضل تدخل الدولة، حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا وخفيا لايسمح له بالظهور في شكل إنكماش في الإنفاق على السلع الإستهلاكية والغذائية والإستثمارية، وعلى ذلك فإن التضخم قد يعبرعن الحالة التي تضعف فيها قدرة النقود على أدائها وظيفتها إما كمقياس للقيم

1- سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ،ص 35 ؛

2- عقيل جاسم عبد الله، **النقود والبنوك ، المنهج النقدي والمصرفي**، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، الأردن 1999، ص 187؛

3- بن خليف طارق، **دراسة السببية بين المتغيرات : التضخم ، سعر الصرف، سعر الفائدة في الجزائر 1990-2003**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العوم الإقتصادية والتسيير 2005.2004، ص11 .

أو كقوة شرائية عامة[1].

3-2- حسب تعدد القطاعات الإقتصادية :

تتنوع الإتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الإقتصادية الموجودة كما يلي :[2]

3-2-1-يصنف الإقتصادي كينز أنواع التضخم المتفشية في سوق السلع إلى:

3-2-1-1-التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الإستثمارعلى نفقة إنتاجها وكنتيجة لتفشي هذه الإتجاهات التضخمية فإن أرباحا قدرية كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الإستثمار والإستهلاك.

3-2-1-2- التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الإستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الإستثمارعلى الادخار.

3-2-2- أما بالنسبة للإتجاهات التضخمية فإن كينز يميز بين نوعين آخرين من التضخم:

3-2-2-1-التضخم الربحي: وهو يعبرعن زيادة الإستثمارعلى الإدخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات سلع الإستهلاك والإستثمار.

3-2-2-2- التضخم الدخلي: ويحصل نتيجة إرتفاع وتزايد نفقات الإنتاج ومنها أجور الكفاية للعمال وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار في معادلتيه الإثنتين، فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع إستهلاك وأسواق سلع الإستثمار.

3-3- حسب مدى حدة الضغط التضخمي :

يمكن تصنيف التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى عدة أنواع أهمها:

3-3-1- التضخم الزاحف (التدريجي):

التضخم الزاحف يعبرعن رغبة أصحاب رؤوس الأموال لزيادة معدل الربح في المنشآت والهياكل الرأسمالية المتقدمة وهذا أسلوب الإستغلال المالي للعمال، حيث أن الزيادة في الأسعارتسمح بتخفيض قدرتهم الشرائية وتحقيق وفرات لصالح الرأسماليين[3]، وتكون زيادات الأسعار تتراوح غالبا بين 2و3%[4]، كما أن هذا الإرتفاع في الأسعار يحصل على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا.

3-3-2- التضخم الماشي :

يطلق اسم التضخم الماشي عندما يكون الإرتفاع المستمر في الأسعار بحدود 5-10%سنويا وهو ما يستوجب توقيفه والحد منه لتلاشي خطورته المحتملة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة

1 - صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية** ، دار النهضة العربية 1983، ص 249؛

2- حسين غازي عناية، مرجع سبق ذكره، ص61؛

3-Jean-luc dallemange, **L'inflation capitaliste**, Fraçois Maspero-paris 1972 ,p151;

4 - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 406 .

قد تصل إلى معدلات كبيرة[1].

3-3-3- التضخم الراكض :

وهذا عندما يكون الإرتفاع أكبر من 10% بكثير ويمكن أن يطلق إسم التضخم الراكض على التضخم مثل الذي واجهته الهند في السنوات 1973،1974،1979، إذ ارتفعت الأسعار بنسبة 26% عام 1973 وبنسبة 19% سنة 1974 وبنسبة تقارب 25% سنة 1979.[2]

3-3-4- التضخم الجامح :

يعتبر أخطر أنواع التضخم وأشدّها أضرارا وآثارا على الاقتصاد، ويكون عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن[3]، قد تصل إلى 50%أو 60% سنويا وأكثر، وتزداد سرعة تداول النقود وتتوقف عن أداء وظيفتها كمستودع للقيمة، فإذا استمر ذلك فإنه يؤدي إلى إنهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية، وهي حالات إقترنت بالحروب والهزائم والثورات وعدم الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي[4].

والشكل التالي يوضح مختلف أنواع التضخم حسب حدته ودرجة قوته:

الشكل رقم (1): أنواع التضخم حسب حدته وقوته

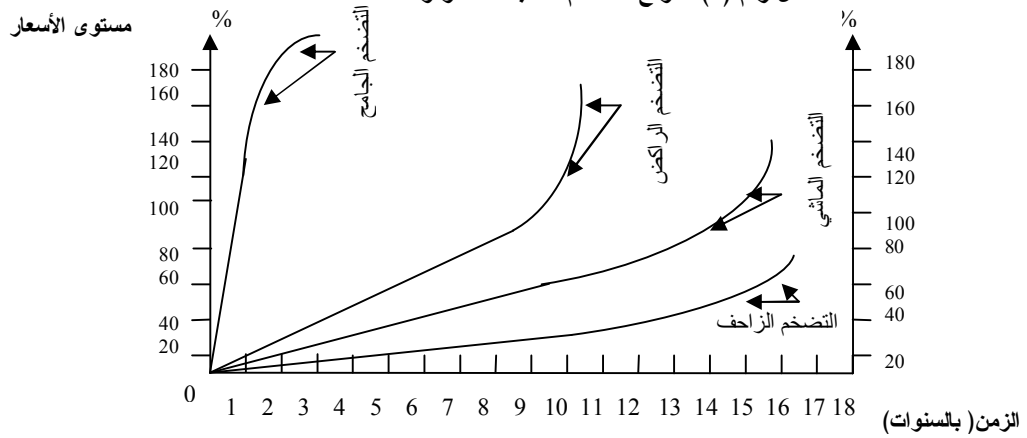

المصدر : ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص216.

3-4- حسب المصادر أو الأسباب والظروف المنشئة للتضخم

3-4-1-التضخم الطبيعي الإستثنائي: هو تضخم غير إعتيادي ينشأ نتيجة حوادث طبيعية حاصلة أوإنتشار الأوبئة والأمراض أو إنفجار ثورة من الثورات كحافز سياسي لخلق بوادر تضخمية أو بسبب الفيضانات أو الأعاصير أو بسبب الحروب، فهذه الظروف الطبيعية وغيرها قد تكون حافزا لبدء ظهور الإتجاهات التضخمية وإستفحالها بفضل العوامل الأخرى[5].

1 - سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 38 ؛

2 - ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 217؛

3 - مروان عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 179؛

4 - عبد المنعم السيد على نزار، سعد الدين العيسي، مرجع سبق ذكره، ص 449.

5 - حسين غازي عناية، مرجع سبق ذكره، ص 63 ؛

3-4-2-التضخم الدوري:

يعتبر من سمات النظام الرأسمالي بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة كالأزمات الإقتصادية المتجددة ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية، وهذا التضخم يرتبط بالتقلبات الإقتصادية لأسباب تتعلق بالطلب الكلي أو العرض الكلي وتنعكس تأثيراتها في إرتفاع المستوى العام للأسعار كلما قارب الإقتصاد من حالة الإستخدام الشامل.[1]

3-4-3- تضخم الطلب :

هو زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها محددة بثمن معين ثابت[2] بحيث ينتج عن هذا الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب إرتفاع عام في المستوى العام للأسعار؛ فهو يعبرعن إشتداد طلب الأفراد على شراء السلع والمنتجات أو الحصول عليها بنسبة تفوق المعروض من هذه السلع والمنتجات المتوفرة في الأسواق في ظل وصول الإقتصاد القومي لمرحلة التشغيل الكامل مما يؤدي إلى إرتفاع في المستوى العام للأسعار.

3-4-4- تضخم التكاليف:

ينشأ نتيجة إرتفاع تكاليف (عوامل) الإنتاج بنسبة تفوق عن معدل الزيادة في الإنتاجية ارتفاعا يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة، بحيث يختل التوازن مابين ما تدره عوامل الإنتاج من منتجات وخدمات وبين ما تستنفذه هذه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف.

3-4-5- التضخم المستورد:

يقصد به التضخم الذي ينساب إلى الإقتصاد المحلي من الخارج، وقد أعتبر مشكلة ناتجة عن تقويم العملة بأقل من سعرها الحقيقي في سوق الصرف[3]، ويظهر في البلدان النامية التي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج نتيجة لإرتفاع الأسعار في الدول المستوردة.

3-4-6- التضخم الذاتي(أو التلقائي) :

يحدث هذا في الدول الرأسمالية خاصة، وهو لا يستلزم بالضرورة وجود فائض في الطلب بحيث يزيد عن العرض إنما ينشأ نتيجة الإرتفاعات المستمرة في معدلات الأجور والأسعار، كما حصل في الولايات المتحدة في الفترة مابين 1957 و1960، حيث سادت الظواهر التضخمية الناتجة عن الإرتفاعات المتوالية بمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق[4].

1- عبد المنعم السيد على نزار، سعد الدين العيسي، مرجع سبق ذكره، ص 449؛

2 - حسين غازي عناية، مرجع سبق ذكره، ص 66 ؛

3- راضية رنان، مرجع سبق ذكره، ص45.

4 - حسين غازي عناية، مرجع سبق ذكره، ،ص 78 .

المطلب الثاني: تفسير التضخم في النظريات النقدية

لقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل معنية، والتي يمكن إجمالها في أهم التفسيرات لظاهرة التضخم في مختلف النظريات النقدية .

1- النظريات التي تؤكد على جانب الطلب الكلي

يتلخص تفسير هذه النظريات لظاهرة التضخم بالعوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بوتائر لاتتناسب مع زيادة العرض الكلي، وبالتالي تؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار.

1-1- التضخم في النظرية الكمية للنقود :

يحدث التضخم بموجب هذه النظرية نتيجة لزيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي الحقيقي، وإستنادا إلى الفروض التي قامت عليها النظرية الكمية للنقود لعل أهمها ثبات الإنتاج أو العرض الكلي(y) وسرعة التداول النقدي(V)إلى جانب أن المستوى العام للأسعار تابع سلبي للكمية المعروضة من النقود (M)أي يتغير بتغيرها[1]، وعليه فان زيادة كمية النقود تؤدي حتما إلى إرتفاع مستوى الأسعار، أما في الفترة الطويلة فان الناتج القومي يزداد وبذلك فإذا ما زادت كمية النقود بمعدل أكبرمن معدل نمو الناتج القومي فان هذا سيؤدي التي إرتفاع المستوى العام للأسعار[2]، وعليه فان تحقيق الإستقرارفي مستوى الأسعار يقتضي تثبيت كمية النقود في الفترة القصيرة وزيادتها بنفس معدل نمو الناتج القومي في الفترة الطويلة، أما معالجة التضخم فتكمن في تخفيض كمية النقود.

وقد عبرالإقتصادي الأمريكي فيشرعن التغير في المستوى العام للأسعار من خلال معادلته الشهيرة و المسماة بمعادلة التبادل والتي صاغها بالشكل التالي :

$$MV = PT.....$$

حيث : M: كمية النقود المودعة لدى البنوك والموجودة بحوزة الأفراد؛

V : سرعة دوران النقود؛

P : المستوى العام للأسعار؛

T : حجم المعاملات.

يعتبر فيشر أن سرعة دوران النقود وعدد المعاملات ثابتين حيث أن الزيادة في كمية النقود ستؤدي إلى إرتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات مع ثبات عرض هذه الأخيرة فينعكس ذلك على المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، وأستمد فيشر تحليله من الفرضيات المتبناة في الفكر الكلاسيكي المتمثلة في :

أ- تستخدم النقود كوسيط للتبادل فقط، الطلب عليها بغرض إنفاقها وليست رغبة في الإحتفاظ بها كمدخرات؛

1 - أسامة بشير الدباغ، **البطالة و التضخم**، دار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان الأرد ن، 2007، ص60 ؛

2- مروان عطوان، مرجع سبق ذكره، ص181.

ب- التشغيل الكامل لطاقاته وموارد المجتمع، وبالتالي ثبات حجم المعاملات وأي زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي إرتفاع الأسعار.

معادلة كمبردج: قام بعض الإقتصاديين الإنجليز وعلى رأسهم مارشال وبيجو بإجراء تعديلات على معادلة فيشر حيث : $M/P = KY$.....[1]

K : مقلوب سرعة دوران النقود

Y :الناتج القومي الحقيقي

تفترض هذه المعادلة أن الأفراد يرغبون في الإحتفاظ بنسبة من دخلهم الحقيقي في شكل أرصدة نقدية مع الأخذ بعين الإعتبار قدرتها الشرائية (أرصدة حقيقية)، وتمثل المعادلة السابقة الأرصدة الحقيقية للأفراد وإنطلاقا من ذلك يمكننا إستنتاج الصيغة التالية : $M = KPY$.....

وهي معادلة كمبردج حيث تعبر عن التوازن بين عرض النقود والطلب عليها خلال فترة زمنية معينة يزيد الطلب النقدي نتيجة لزيادة (K) أو نتيجة لزيادة الدخل النقدي (YP)، فإذا افترضنا أن (K) ثابتة نظرا لثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير بالإضافة إلى ثبات الدخل الحقيقي في حالة التشغيل الكامل، فإن الإرتفاع في عرض النقود سيؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة ويزيد بذلك الطلب على النقود حتى يتساوى مع العرض النقدي .

ويلاحظ عموما أن هذه النظرية اعتمدت على نفس الإفتراضات التي استندت عليها معادلة فيشر كما تعرضت لنفس الإنتقادات .

1-2- التضخم في النظرية الكينزية:

وفقا لتحليل (كينز) فإن زيادة الطلب على الإستثمار والاستهلاك (زيادة الطلب الكلي) تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي بفعل المضاعف ويصاحب ذلك زيادة الإدخار والإستهلاك ثم يتحقق التوازن عندما يتساوى الإستثمار مع الإدخار، وهذا طبعا بإفتراض وجود طاقات إنتاجية معطلة، وهذا التحليل يفترض بأن إرتفاع الأسعار الذي يرافق إرتفاع مستوى الناتج القومي باتجاه مستوى التوظيف الكامل لايعد تضخما في جميع الحالات، لأنه يعبرعن آلية جهاز الثمن في الإقتصاد الرأسمالي، لكن ما أن يصل الإقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل حتى يتغير، نظرا لثبات الناتج القومي الحقيقي كما أن إستمرار فائض الطلب بعد وصول الإقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل يعني استمرار الإرتفاع في مستوى الأسعار، ويتحدد معدل إرتفاع مستوى الأسعار هذا بحجم فائض الطلب[2].

كذلك حسب التحليل الكينزي، فالأجور هي التي تحدد مجالات إستعمال الكتلة النقدية في النشاطات الإقتصادية أو في الإكتناز، حيث يرى كينز أن عندما لا يكون الإكتناز فيعني ذلك أن هناك حالة التشغيل

1- حمادي خديجة، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية 2009/2008، ص 21،20 .

2- مروان عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 182؛

الكامل، وإذا لم يحقق هذا الأخير يصبح الهدف من إصدار النقد هو إستعمال الموارد غير المستعملة في التداول دون حدوث تغيرات على مستوى الأسعار، فالعرض يرتفع مع زيادة الدخل، أما في الحالة العكسية عندما يتحقق التشغيل الكامل تتحقق معه النظرية، حيث تصبح وحدة الأجر مرنة مع كل تغير في الإنتاج وتنخفض المردودية، فيصبح الإصدار النقدي يرفع من وحدة الأجر والطلب النقدي، أما السعر فيتغير نسبيا مع الكمية النقدية .

كل ما يمكن أن يستنتج من التحليل الكينزي هو[1] :

- أن الطلب النقدي مرتبط بالعرض؛
- كل تغير يحدث على مستوى الكتلة النقدية يتسبب في ظهور تغيرات هيكلية في النشاط الإقتصادي النشيط .

ورغم النتائج المتوصل إليها في التحليل الكينزي، يبقى يحتاج إلى تعديلات و إضافات ليصبح صالحا لكل الأنظمة و ليس الليبرالية منها فقط.

2- النظريات التي تؤكد على جانب العرض والتكاليف[2]

إن نظرية التكاليف في التضخم أو نظرية التضخم الناشئ عن التكاليف هي ليست بالنظرية الجديدة و أول من قدم تحليلا علميا لهذه النظرية هو الإقتصادي الإنكليزي الشهير جون مينارد كينز في سنة 1930، والذي ميز بين نوعين من إرتفاع الأجور هما الذاتي والإرتفاع المحفز و يؤديان إلى زيادة التكاليف وإرتفاع الأسعار، وتتلخص نظرية التكاليف بأن إرتفاع الأسعار العام ناتج عن ارتفاع مسبق في تكاليف الإنتاج عامة والأجور خاصة، وقد استخدمت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية لتفسير ظاهرة إرتفاع الأسعار مع إرتفاع معدلات البطالة في آن واحد و بالرجوع إلى منحنيات العرض والطلب الكليين يمكننا توضيح ذلك في الشكل التالي :

الشكل رقم(2) : نظرية دفع التكاليف للأسعار

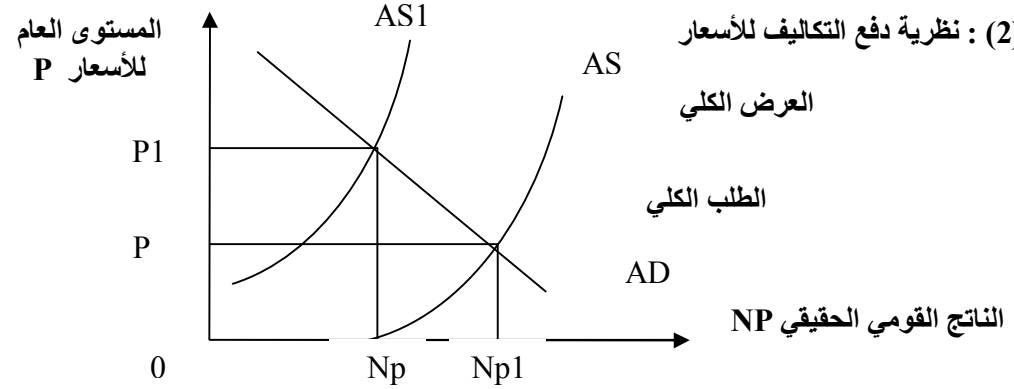

المصدر : عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، مرجع سبق ذكره ص 455 .

1- عباسي نصيرة، **تأثيرالتضخم على التحليل المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير2005/2004، ص 5؛

2 -عبد المنعم السيد على نزار، سعد الدين العيسي، مرجع سبق ذكره، ص 450 .

يلاحظ من هذا الشكل بأن إرتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي إلى إنتقال منحنى العرض الكلي AS مع بقاء الطلب الكلي ثابتا فترتفع الأسعارمن P إلى PA و ينخفض الناتج القومي من NP إلى NP1 فترتفع معدلات البطالة مع إرتفاع الأسعار .

إن هذه النظرية تفترض ضمنيا وبالضرورة ما يلي:

1-أن هناك سيطرة إحتكارية في الأسواق تمكن الشركات المنتجة من رفع الأسعار نتيجة لإرتفاع التكاليف ؛

2- أن النقابات العمالية قادرة على نقل منحنى عرض العمل إلى اليسار بالرغم من بقاء الطلب على وضعه السابق، وهذا يعني رفع أجور العمال مقابل إحتمال إرتفاع نسبة البطالة وإنخفاض عدد العمال المستخدمين وعلى هذا الأساس أثارت النظرية جدلا واسعا في الخمسينات من القرن الماضي بين أصحاب الشركات ونقابات العمال حول من هو المسؤول عن التضخم، حيث ادعت النقابات بأن إرتفاع الأجور هو ناتج عن إرتفاع مسبق في الأسعار بينما أصر أصحاب الشركات على العكس بأن إرتفاع الأسعار هو ناتج عن إرتفاع مسبق في الأجور.

إن تحديد أسباب التضخم بإرتفاع التكاليف لم يقصد به إستبعاد جميع تأثيرات كمية النقود والدخل النقدي أو الإنفاق النقدي على إرتفاع الأسعار حيث قد يتبع إرتفاع التكاليف و إرتفاع الأسعار المبدئي زيادة متعمدة في كمية النقود الإنفاق النقدي من قبل الحكومة لتلافي أية زيادة في نسبة البطالة نتيجة لذلك وهذا ما جاءت به نظرية التسارع في التضخم.

3- نظريات أخرى :

3-1- نظرية التسارع [1]: تجمع هذه النظرية بين جانبي العرض والطلب في تفسير ظاهرة التضخم مع إعطاء أهمية خاصة لعاملين هما:

1- السياسة النقدية والمالية للحكومة في التأثير على جانب الطلب.

2- توقعات الأسعار في التأثير على إرتفاع الأجور و بالتالي على جانب العرض.

فنظرية التسارع تعتمد بشكل رئيسي على إفتراض التوقعات الصحيحة لتأثيرات السياسة الحكومية من قبل نقابات العمال والأشخاص الآخرين، وبالتالي إرتفاع التكاليف والأسعار بدون تحقيق أية زيادة في الناتج القومي الحقيقي وهو الإفتراض الذي تستند إليه نظرية التوقعات العقلانية أي أفضل التنبؤات التي يمكن أن تجري إستنادا إلى المعلومات المتوفرة عن سياسات الحكومة والأداء الإقتصادي في المستقبل، وأي خطأ قد يحصل في هذه التنبؤات هو خطأ عشوائي وهو الخطأ الذي لايمكن تلافيه في أية عملية تنبؤ، وقد وجهت لهذه النظرية عدة إنتقادات بسبب هذا الإفتراض أي إفتراض أن الجمهور قادر على القيام بتوقعات عقلانية لمستقبل النشاط الاقتصادي، لأن تنبؤ الأداء الإقتصادي في المستقبل من قبل أفضل

1 - عبد المنعم السيد على نزار، سعد الدين العيسي، مرجع سبق ذكره، ص 457 .

الإقتصاديين والإحصائيين لايمكن أن يتم بالدقة التي تفترضها النظرية.

3-2- نظرية التضخم الهيكلي [1]:

و هو أحدث تفسير للتضخم خاصة في البلدان النامية التي تسعى إلى تحديث وتنمية إقتصادياتها وهو تفسير يذهب إلى أن التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي والعرض الكلي في الإقتصاد حتى ولو لم يكن الطلب الكلي نفسه مفرطا أو لم يكن هناك تركّز اقتصادي، ويرتكز هذا التفسير أيضا إلى وجود قطاعات إقتصادية تكون فيها الأجور و الأسعار مرنة إرتفاعا وغير مرنة إنخفاضا إذا ما إنخفض الطلب الكلي في الإقتصاد، وأما تغير تركيب الطلب فهو أمر طبيعي وضروري في إقتصاد ديناميكي لابدا أن ينتج عنه تغير مستمر في أذواق المستهلكين ورغباتهم، وهو أمر يتطلب تغيرا مستمرا في عملية توزيع الموارد الإنتاجية بين القطاعات الإقتصادية المختلفة ويتطلب ذلك مرونة في عرض هذه الموارد وقابلية تامة نسبيا على الحركة قطاعيا وجغرافيا ومرونة في الأجور والأسعار وهي شروط يصعب تحققها في الإقتصاد الحديث عموما وفي الإقتصاديات النامية على وجه الخصوص، وذلك لأن هذه الإقتصايات في حاجة إلى إستثمارات كبيرة في البنية التحتية التي لاتعطي مردودها في زيادة الإنتاج إلا بعد فترة من الزمن، بينما يؤدي إستمرارزيادة الإنفاق الإستثماري إلى إرتفاع المدخولات النقدية وبالتالي إرتفاع الطلب الإستهلاكي بمعدلات عالية لاتتناسب مع زيادة الطاقات الإنتاجية وهذا مما يؤدي إلى بقاء الأسعار مرتفعة حتى في حالة جود بطالة عالية، فإذا حدث أي إرتفاع في الطلب الكلي في قطاع معين إنعكس على باقي القطاعات وترتفع الأسعار من قطاع إلى آخر، مثلما يحصل ما بعد الحروب عندما يرتفع الطلب في القطاع الإستهلاكي يكون القطاع الإنتاجي في مرحلة إنتقال من إنتاج عسكري إلى مدني وهي تغيرات هيكلية لابد منها.

المطلب الثالث: آثار و قياس التضخم

ظاهرة التضخم تعد مشكلة إقتصادية رئيسية تتجلى بتأثيراتها الكلية في المجتمع الإقتصادية منها والاجتماعية، وعلى مختلف فئات المجتمع بإنتفاع فئات منه وتضرر فئات أخرى .

1-الآثار الإجتماعية للتضخم :

يتمثل الأثر الإجتماعي للتضخم من خلال عملية توزيع الدخول حيث يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول وإجتذاب القوة الشرائية من جانب أصحاب الدخول القليلة والثابتة لصالح أصحاب الدخول المرتفعة والمستثمرين، وتتمثل أهم الآثارالإجتماعية فيما يلي[2]:

1 - عبد المنعم السيد على نزار، سعد الدين العيسي ، مرجع سبق ذكره، ص459 ؛

2 - مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص82 .

1-1-إعادة توزيع الدخل الحقيقي:

يتألف الدخل القومي النقدي من مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية، وذلك خلال فترة معينة من الزمن، أما الدخل القومي الحقيقي فيتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية، ويمكن إيضاح آثار التضخم على أصحاب الدخول بالشكل التالي :

1-1-1- أصحاب الدخول الثابتة: يترتب على إنخفاض القوة الشرائية للنقود تدهورالمركزالإقتصادي لهذه الطائفة من أصحاب الدخول الثابتة (فوائد السندات والدخول الدائمة والمعاشات إلخ)، وعليه تقل مقدرة دخولهم على شراء السلع والخدمات على العموم وبالعكس عند إرتفاع القوة الشرائية للنقود[1].

1-1-2- أصحاب المرتبات: إن إرتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخول الحقيقية لهذه الفئة، ولكن عادة ما تحصل زيادات المرتبات قد تؤدي إلى تخفيف آثار إرتفاع الأسعار، وبالمقابل فإن الدخول الحقيقية لأصحاب المرتبات ترتفع في حال إنخفاض مستوى الأسعار، وعادة ما يصاحب الإنخفاض السريع والحاد في الأسعار في النظام الرأسمالي تدهور في النشاط الإقتصادي والإنتاجي مما يعرض البعض من أصحاب هذه الدخول إلى إنقطاع دخولهم نتيجة لفقدانهم لعملهم .

1-1-3-أصحاب الأجور: إرتفاع الأسعار المستمر يصاحبه عادة إرتفاع في الدخول النقدية لهذه الفئة أما مدى توافق هذه الإرتفاعات فيتوقف على عوامل كثيرة من بينها مقدرة الإتحادات العمالية على رفع معدلات الأجور بنسبة قريبة من معدل إرتفاع الأسعار وبشكل سريع يتلو إرتفاع الأسعار مباشرة.

1-1-4- أصحاب المشروعات : أثناء التضخم تتزايد دخول هذه الفئة عادة بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار، فإرتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، وبما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشرة بعد إرتفاع الأسعار وإنما بعد فترة زمنية، ولذا فالأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات .

وعليه التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لإختلاف معدلات الزيادة في الدخول النقدية للفئات المختلفة داخل المجتمع، إضافة إلى ذلك فإن إرتفاع الأسعار لايحصل في جميع السلع والخدمات بوقت واحد وبنسبة واحدة.[2]

1-2- إعادة توزيع الثروة:

إن التضخم يعمل على إعادة توزيع الثروة بصورة عشوائية لا تمت بصلة الكفاءة في النشاط الإنتاجي والعدالة الإجتماعية، ذلك أن أصحاب الأموال الذين زادت دخولهم الحقيقية يصبحون أكثر قدرة من غيرهم على زيادة ثروتهم، أما الأفراد الذين تناقصت دخولهم الحقيقية مثل أصحاب الأراضي

1 - محمد زكي شافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة نشر، ص 92 ؛

2 - مروان عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 190، 191 .

والعقارات السكنية فإنهم يسعون للمحافظة على مستوى معيشي معين ونمط إستهلاكي ألفوه يقومون ببيع جزء من ثرواتهم نتيجة إرتفاع قيمتها النقدية، وبهذا تتحول ملكية الأصول الحقيقية من الفئات التي تناقص دخلها الحقيقي إلى الفئات التي تزايد دخلها الحقيقي.

1-3- إضطراب العلاقات الإجتماعية:

يترتب من خلال ما ورد أعلاه إضطراب العلاقات الإجتماعية وتعميق الصراع بين القوى الإجتماعية المختلفة، فتكثر الإضرابات العمالية ويتعطل الإنتاج وتزيد نسبة الطاقة غير المستغلة في الإقتصاد القومي، وقد يتبع ذلك حدوث تفكك إجتماعي وبالتالي إنهيار النظام الإقتصادي .

1-4- عزوف أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية العالية عن شغل الوظائف العامة في الدولة:

عزوف أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية العالية عن شغل الوظائف العامة في الدولة أو الوظائف التي تتطلب شعورا خاصا بالمسؤولية مثل التعليم أو الخدمة في المستشفيات والمراكز الصحية، وذلك نتيجة لتدهور الدخول الحقيقية وهذا بلا شك من أخطر النتائج الإجتماعية الإقتصادية التي تحدث على مدى الأجل الطويل من جراء التضخم[1].

2-الآثار الاقتصادية للتضخم :

يمكن إجمال أهم الآثار الإقتصادية للتضخم فيما يلي:[2]

2-1- الآثار في جهاز الأثمان :

التضخم ينشأ في البداية عندما يحدث إختلال بين الأسعار النسبية و ينعكس أثره على الأسعار المطلقة ويميل بها إلى الإرتفاع، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الإقتصاد وبذلك يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الإقتصادية.

2-2- الآثار في هيكل الإنتاج :

يمكن أن نذكر في هذا الجانب بعض الآثار المترتبة عن التضخم على النمو الإقتصادي كما يلي:

- معاناة القطاعات الصناعية الإنتاجية من عجزفي الطاقة الإنتاجية وتعمل بمعدلات تشغيل متواضعة في حين أن القطاعات الإستهلاكية والخدمية تعاني من الطاقة الزائدة وبحاجة للعمل بمعدلات مرتفعة.

- التوجه إلى إقامة صناعات إنتاج السلع اللازمة للإستهلاك المحلي نظرا لسهولة تحميل أعباء الزيادة في تكاليف الإنتاج للمستهلك المحلي، والإحجام عن إقامة الصناعات التي تعتمد أساسا على التصدير؛

-قيام المستثمرين والصناعيين بإنشاء المشاريع الإنتاجية التي ترتفع فيها نسبة تكاليف الإنتاج الثابتة؛

-عدم التوسع في إنتاج السلع الضرورية ذات الإستهلاك الواسع والخاضعة للتسعير الإجباري والاتجاه نحو إنتاج السلع الكمالية والترفيهية التي يستهلكها المضاربون وأصحاب الأعمال الذين زاد دخلهم؛

1 - حسين بني هني، مرجع سبق ذكره، ص 173 ؛

2 - مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص82، 83 .

– المضاربة بشراء العقارات وتخزين السلع الإستهلاكية المعمرة وإكتنازالذهب والعملات الأجنبية.

2-3- الآثار في الجهاز النقدي الداخلي :

إرتفاع الأسعار يعني تدهور قيمة النقود وخفض قدرتها الشرائية، كما أن تزايد سرعة تداول النقود يعني فقدان الثقة فيها والتخلي عنها سريعا مقابل السلع والخدمات وهكذا، وعليه نجد أن[1]:

– الهبوط المستمر في قيمة الوحدة النقدية سيولد شعورا لدى أفراد المجتمع بأنه يمكن سداد الديون مستقبلا بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية الأمرالذي يقلل من الثقة بين الأطراف وبالتالي إضعاف الائتمان؛

– عدم إطمئنان وعزوف المدخرين عن الإدخار نتيجة غموض القيمة الحقيقية لمدخراتهم في المستقبل الأمر الذي يترتب عليه آثارا سلبية على عملية التنمية الاقتصادية؛

– تضاؤل حجم الاستثمار الأجنبي وهروب المال المحلي إلى خارج البلد الذي يعاني من التضخم؛

– تدهور المركز المالي لأصحاب الدخول الثابتة (من فوائد السندات وودائع...)، بالإضافة لأصحاب الأجور والرواتب لأن نسبة الزيادة فيها تقل بدرجة ملحوظة عن نسبة الزيادة في الأسعار؛

– تحسن المركز المالي للمدينين مقابل الخسارة التي تلحق بالدائنين.

2-4-الآثار في هيكل التسويق والتوزيع:

يؤدي التضخم إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة، وتزداد قنوات التسويق وتفوق الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي ويتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق ويزيد ذلك من تضخم الأسعار، فالإقتصاد الذي يعاني من التضخم يولد بين طياته قطاع تجاري طفيلي مكلّف لا يضيف قيمة حقيقية لحجم السلع، ولكنه يرفع من القيم النقدية به لأسعار السلع وهو بصفة عامة ذو كفاءة إقتصادية متواضعة.[2]

2-5-الآثار المتعلقة بالقطاع الخارجي للإقتصاد[3]:

التضخم تنعكس آثاره على التجارة الخارجية والنظم النقدية لكافة الدول المتداخلة في الإقتصاد العالمي من خلال التجارة الدولية أو تحركات رؤوس الأموال أو من خلال المشروعات الدولية فالتضخم ينتقل من دولة إلى أخرى، ينتقل في البداية من خلال ضغوط الطلب الداخلية على الواردات والتي سوف تستورد التضخم من خلال الضغوط الواقعة على قدرتها الإقتصادية نتيجة هذه الصادرات الإضافية،فصادرات إضافية تعني بالنسبة لها فائضا في ميزان المدفوعات يولد بدوره فائضا في الطلب الداخلي، وهكذا يزداد الطلب الداخلي وينقص العرض الداخلي ويتحقق التضخم، وترتفع الأسعار داخليا في هذه الحالة من خلال زيادة معدل الصادرات إلى حجم الناتج المحلي، فكلما إرتفع هذا المعدل فهذا دليل على أن حدة التضخم سوف تكون شديدة كما أن العكس صحيح.

1 - حسين بني هني، مرجع سبق ذكره، ص 171 ؛

2 - مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 83- 87 ؛

3 - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 294 .

3-قياس التضخم

من أجل قياس التضخم وإستبعاد أثر التغير في الأسعار يلجأ الإقتصاديون إلى إستخدام الأرقام القياسية لإستبعاد أثر التغير في قيمة النقود .

3-1-مفهوم الرقم القياسي للأسعار :

الرقم القياسي :هو نسبة مئوية تستخدم لقياس التغير في الظواهر الكمية في فترة معينة هي فترة المقارنة إستنادا إلى فترة ثابتة تسمى فترة الأساس.[1]

الرقم القياسي للأسعار هو أداة ملائمة لقياس تقلبات قيمة النقود، أي نستطيع بواسطتها معرفة تقلبات قيمة النقود فإرتفاع هذا الرقم وإنخفاضه من سنة إلى أخرى يدل على إنخفاض (أو ارتفاع) قيمة النقود، ويتم تركيب رقما قياسيا للأسعار بتكوين رقم متوسط لأثمان مجموعة من السلع و الخدمات في وقت معلوم، ومتوسط الأسعار النسبية لهذه المجموعة يعبر عن مستوى أسعار تلك المجموعة من السلع والخدمات في ذلك الوقت وينسب إلى الرقم الذي حصلنا عليه رقم آخر حصّلنا عليه بنفس الطريقة في وقت آخر، وبالطريقة هذه يمكن معرفة التغير الذي لحق بالمستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة[2].

وتتعدد الأرقام القياسية للأسعار حسب أنواع السلع التي تدخل أسعارها في عملية الحساب كما يلي :

-**الرقم القياسي لأسعار الجملة**:يعتمد عند قياسه على أسعارالجملة لأهم المجموعات السلعية في البلاد.

-**الرقم القياسي لأسعار التجزئة**: يعتمد عند قياسه على إختيارمجموعة السلع والخدمات المستهلكة لعينة تمثل شرائح المجتمع .

-**الرقم القياسي الضمني**:يتضمن هذا المؤشرعلى أسعارالسلع والخدمات الموجودة في الإقتصاد القومي أي يتضمن كل من أسعار الجملة وأسعار التجزئة.

3-2-أنواع الأرقام القياسية [3]:

3-2-1- الرقم القياسي البسيط للأسعار:

عبارة عن مجموع أسعار السلع سنة المقارنة (Pn) مقسوما على مجموع أسعار السلع في سنة الأساس (P0) ويشار إليه بالصيغة التالية :

$$Inp = \frac{\sum Pn}{\sum P0} \times 100$$

3-2-2-الرقم القياسي المرجح:

من عيوب الرقم القياسي البسيط أن السلعة المرتفعة الثمن يكون أثرها كبيرا على الرقم القياسي

1 - نواف محمد عباس الرمّاحي، **المحاسبة القومية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 125؛

2 - خالد علي الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 34 ؛

3 - محمد بونوارة خزار ، **مبادئ الإحصاء** ، منشورات جامعة باتنة ، مطابع عمار قرفي، باتنة الجزائر، 1996، ص 251 .

البسيط إذ لا يأخذ هذا الرقم بالأهمية الحقيقية للسلعة (كمية السلعة)، ولتلافي هذا النقص يتم ترجيح الأسعار بكميات كل سلعة ويكون هذا الترجيح إما بكميات سنة الأساس فنحصل على الرقم القياسي <لاسبير>وإما الترجيح بكميات سنة المقارنة فنحصل على الرقم القياسي < باش> وذلك وفق ما يلي:

$$\text{الرقم القياسي باش} = \frac{\text{مج (السعر في سنة المقارنة} \times \text{الكمية في المقارنة)}}{\text{مج (السعر في سنة الأساس} \times \text{الكمية في المقارنة)}} \times 100$$

$$Inp = \frac{\sum Pn \times Qn}{\sum P0 \times Qn} \times 100$$

$$\text{الرقم القياسي لاسبير} = \frac{\text{مج (السعر في سنة المقارنة} \times \text{الكمية في الأساس)}}{\text{مج (السعر في سنة الأساس} \times \text{الكمية في الأساس)}} \times 100$$

$$Inp = \frac{\sum Pn \times Q0}{\sum P0 \times Q0} \times 100$$

ولكي نستطيع تركيب هذه الأرقام يجب أن يكون لدينا الكميات المختلفة.

و للتغلب على التحيز في الأرقام الذي تحدثه هاتين الطريقتين نحو الأعلى كما في لاسبيرأوالتحيز نحو الأسفل كما في باش يتم ترجيح الأسعار بمجموع أو متوسط كميتي سنتي الأساس والمقارنة ويدعى الرقم القياسي المرجح بمجموع كميتين إسم < مارشال وايجورت> والذي يسمى الثابت المرجح.

$$\text{الرقم القياسي مارشال واريجورت} = \frac{\text{مج (السعر في سنة المقارنة} \times \text{الكمية المعيارية)}}{\text{مج (السعر في سنة الأساس} \times \text{الكمية المعيارية)}} \times 100$$

$$Inp = \frac{\sum Pn \times (Q0 + Qn)}{\sum P0 \times (Q0 + Qn)} \times 100$$

الرقم القياسي الأمثل وهو عبارة عن الوسط الهندسي للرقمين القياسين باش ولاسبير ويطلق على هذا الرقم القياسي إسم فيشر.

- **طريقة فيشر:** تقوم على أساس الجمع بين طريقتي لاسبيرز وباش إذ يتم إيجاد الرقم القياسي عن طريق الوسط الهندسي لرقمي لاسبيرز وباش، حيث يتم الحصول على رقم تتوفر فيه جميع الصفات المطلوبة في الرقم القياسي الصحيح لذلك يسمى هذا الرقم بالرقم القياسي الأمثل[1]، و يعطي كما يلي:

$$\text{الرقم القياسي لفيشر} = م = \sqrt{\text{الرقم القياسي لاسبير} \times \text{الرقم القياسي باش}}$$

$$Inp = \sqrt{\frac{\sum Pn \times Q0}{\sum P0 \times Q0} \times \frac{\sum Pn \times Qn}{\sum P0 \times Qn}} \times 100$$

بالإضافة إلى هذه الأرقام القياسية هناك أصناف أخرى مثل الأرقام القياسية للبورصة وأشهر هذه المؤشرات المالية هي داوجونز Dow Jones (نيويورك)، وفاينالشال تايمز Financial Times(لندن) ونيكاي NIkei (طوكيو)، وكاك CAC 40 (باريس)...، والأرقام القياسية للأجور و القدرة الشرائية للعملة...إلخ.[2]

ويذكر أن هناك أسلوب آخر لقياس التضخم وذلك من خلال الفجوة التضخمية التي أوردها كينز في تحليله للتضخم.

المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من نتاج المحاسبة وكنتيجة لتفاعل أجزاء نظام المعلومات المحاسبي لها.

المطلب الأول: المحاسبة كنظام للمعلومات

1- تعريف المحاسبة

يمكن تعريف المحاسبة على« أنها نظام متكامل في معالجة المعلومات، الذي يهتم بتحديد وقياس الأحداث الإقتصادية التي يكون لها تأثيرعلى المنشأة و تقديم تلك الأحداث إلى متخذي القرارات، بعد تفسيرها وتحليل نتائجها»[3]، و لعل ذلك يبدو واضحا من تعاريف المحاسبة المختلفة التي نذكر منها :

1 - محمد راتول، **الإحصاء الوصفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية2006، ص249 ؛

2 - جيلالي جلاطو، **الإحصاء، مع تمارين و مسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، الطبعة السادسة 2005، ص 121-123 ؛

3 - وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة**، (على الخط) منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك 2007، متاح على الرابط : www.ao- academy.org/docs/Almohasaba_almutawaseta-1 pdf الإطلاع بتاريخ 2008/11/25، ص17 .

في صياغة لجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) المحاسبة عموما« هي عملية تتكون من ثلاثة أنشطة متتالية تختص:(1) بتحديد،(2) وقياس وتسجيل، (3) وتوصيل البيانات والمعلومات الإقتصادية-المالية معبرا عنها بوحدة النقد (كالدينار) والمتعلقة بالوحدات الإقتصادية (التجارية وغير التجارية)، لتقديمها إلى المستخدمين المهتمين بتلك البيانات والمعلومات لمساعدتهم في إتخاذ القرارات الإقتصادية ».

كما تم تعريف المحاسبة من خلال الإشارة إلى مفهوم المعلومات الكمية: فحسب معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) المحاسبة « ماهي إلا نشاط خدمي، فوظيفتها توفير المعلومات الكمية- ذات طبيعة مالية أساسا- عن منشأة معينة والغرض منها أن تكون مفيدة لذوي العلاقة في إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة »[1] .

وتبين هذه التعاريف في مجملها أن للمحاسبة ثلاث وظائف رئيسية هي: تحديد البيانات التي يمكن تجميعها تمهيدا لإدخالها للنظام لمعالجتها وتشغيلها ومن ثم التقريرعنها وتوصيلها للمستخدمين.

كما نشير إلى أن دور المحاسبة يتمثل في توليد معلومات حول السلوك الاقتصادي الناتج عن نشاطات المنشأة ضمن بيئتها، ويتم التعبيرعن هذه النتيجة بشكل أفضل من خلال ما أسماه مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بمدى أو نطاق المعلومات، والمتكوّن من الكشوف المالية والملاحظات عن الكشوفات المالية ووسائل الإبلاغ المالي الأخرى، ويتم فقط تدقيقها بمعنى أن المدقق قد مارس حكما مستقلا مما يمكنه أن يشهد بأن هذه الكشوف تمثل بإنصاف موقف المنشأة وأدائها بالتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.[2]

2- نظام المعلومات المحاسبي

2-1- نظام المعلومات:

يمكن تعريف نظام المعلومات بأنه « ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد، تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط إتصال»[3]، كما يعرّف على أنه إطار يتم في ظله التنسيق بين الموارد لتحويل المدخلات(البيانات) إلى مخرجات (معلومات) وذلك لتحقيق أهداف المشروع[4]، وعادة ما يتكون نظام المعلومات الأساسي من مجموعة من النظم الفرعية مثل نظام المعلومات المحاسبي، ونظام المعلومات التسويقي، ونظام المعلومات الإنتاجي...إلخ.

2-2- نظام المعلومات المحاسبي :

هو الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الإقتصادية في مجال الأعمال

1 - رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس **المحاسبة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2004، ص24 ؛

2 - أحمد بلقاوي، تعريب رياض العبد الله – طلال الحجاوي، **نظرية محاسبية**، الجزء الأول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2009، ص87؛

3 - أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبي (الإطار الفكري و النظم التطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006، ص21-47؛

4 - ثناء على القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002-2003، ص10 .

الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارجية وداخلية ثم يقوم بتشغيلها وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي المعلومات، كما يتصف نظام المعلومات المحاسبي بالشمول حيث يمتد إلى كل نشاط الوحدة ويوفر المعلومات المفيدة للمديرين في كل المستويات الإدارية.[1]

- أجزاء نظام المعلومات المحاسبي :

وتظهر من خلال وظائف المحاسبة السابقة الذكر أجزاء النظام المعلومات المحاسبي الثلاث: المدخلات، ووسائل المعالجة و التشغيل، ومخرجات النظام المحاسبي.

الشكل رقم (3) : أجزاء النظام المعلومات المحاسبي

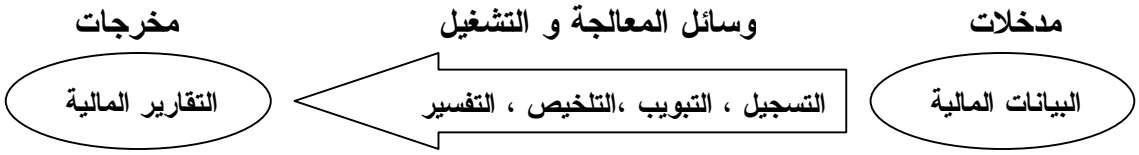

المصدر: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة تحليل القوائم المالية، مرجع سبق ذكره ص 16.

- **مدخلات نظام المعلومات المحاسبي:** والتي يتم تجميعها وحصرها تمهيدا لإدخالها للنظام ومعالجتها فهي عبارة عن أحداث إقتصادية وعمليات ذات طبيعة مالية، ويطلق عليها البيانات المالية وهي ناتجة عن عمليات مالية قامت بها المنشأة ومعبر عنها بوحدة النقد المستخدمة.

- **أما وسائل التشغيل :** فهي الوسائل والإجراءات التي يستخدمها النظام لمعالجة البيانات الأولية (المدخلات) لتحويلها إلى معلومات مفيدة في نهاية المطاف(المخرجات)، وهذه الوسائل تتلخص بإجراءات التسجيل والتبويب والتلخيص والتفسير، حيث يتم تنفيذ هذه الإجراءات بالدفاتر والسجلات المحاسبية المختلفة كدفاتر اليومية والأستاذ والدفاتر المساعدة وهو ما يعبرعنه بالقياس.

- **أما المخرجات :** تتكون من تقارير و قوائم يتم تجهيزها وعرضها بشكل منظم ومفهوم حتى يستطيع المستخدم الإستفادة منها وتتكون هذه التقارير من نوعين داخلية أو خارجية والتي عبرعنها بالتوصيل وهي من أهم وظائف المحاسبة على الإطلاق، حيث بذلت مجهودات حثيثة من مختلف الجهات والهيئات والمؤسسات الأكاديمية والمهنية لتعزيز هذه المخرجات وجعلها أكثر إفادة للمستخدم، أهمها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين(AICPA) بخصوص الأهداف الأساسية لمخرجات النظام المحاسبي وأخرى أصدرها مجلس معايير المحاسبة في أمريكا(FASB) بخصوص معايير جودة المعلومات المحاسبية.

2-3- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي صفات وصفية غير كمية في هذه المعلومات التي

1 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية، مدخل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان الأردن 2006، ص 15.

توصلها القوائم المالية من شأنها إن توافرت أن تجعل هذه المعلومات مفيدة لمستخدميها وتشمل هذه الخصائص مايلي:

2-3-1-القابلية للفهم :

يجب أن تكون المعلومات المحاسبية التي توصلها القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة لها قابلة للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية، ويتوقف مستوى الفهم بالطبع على قابلية المعلومات نفسها للفهم وأيضا على مستوى معرفة وخبرات مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بالأعمال والأنشطة والأحداث الاقتصادية والمحاسبة عنها، وكذلك إستعدادهم أو رغبتهم في دراسة هذه المعلومات بمستوى مرضي ومقبول من العناية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخاصية لاتعني بالضرورة أن ينأى المحاسب المالي بنفسه عن الإفصاح عن معلومات خاصة بأمور وقضايا معقدة طالما كان إشتمال القوائم المالية على هذه المعلومات أمر ضروري وغيابها يُخل بكفاية الإفصاح نفسه[1].

2-3-2-الملاءمة:

تتمثل الملاءمة في مدى تمكن مستعملي المعلومات من التنبؤ بأحداث مستقبلية وإتخاذ القرار على أساس معلومات لأحداث في الماضي أو الحاضر من نفس الطبيعة وهذا في الوقت المناسب والنافع[2]، فالحكم على المعلومات المحاسبية بأنها ملائمة يجب أن يكون بالتحديد، أي معلومات معينة ملائمة لقرار معين في منشأة معينة في توقيت معين وفي ظروف معينة[3]، وعليه لتكون المعلومات ملائمة يجب أن تتوفر فيها عدة خصائص أهمها: الملاءمة في التوقيت، القدرة على التنبؤ في المستقبل والقدرة على التقييم الإرتدادي للتنبؤات السابقة.

2-3-3-الموثوقية:

تكون المعلومات موثوقة إذا كانت خالية من الخطأ المادي والتحيز، ويمكن للمستخدمين الإعتماد عليها لتظهر بصدق ما يراد لها أن تظهره، وبالتالي تجب معالجة الأحداث وعرضها تماشيا مع طبيعتها وحقيقتها الإقتصادية وليس فقط شكلها القانوني[4]، ولزيادة درجة إمكانية الإعتماد على المعلومات المحاسبية يجب أن تهتم بالمضمون قبل الشكل، وحسن تطبيق عرف الحيطة والحذر من ناحية والحرص على إكتمال المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى، وعليه تتوفرهذه الخاصية في المعلومات إذا توفرت بها الخصائص التالية : إمكانية التحقق من المعلومات، الصدق في التعبيرعن الظواهر والأحداث الإقتصادية، حيادية المعلومات.

---

1 - عبد الوهاب نصر علي، **مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، الدار الجامعية الإسكندرية،2004/2003، ص43؛

2 - مداني بن بلغيث ، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، 2004،ص48 ؛

3 - عبد الوهاب نصر علي، **القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية**، الجزء الأول، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 42؛

4 - ريتشارد شرويدر، وآخرون، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ الرياض السعودية، 2006، ص 138.

2-3-4-القابلية للمقارنة :

تعني القابلية للمقارنة أن يكون بالإمكان مقارنة المعلومات المحاسبية لذات المنشأة وربما بشأن عنصر أو علاقة معينة بين حسابين أو أكثر من عناصر القوائم المالية رأسيا عبرعدة فترات محاسبية من جهة وإمكانية مقارنة هذه المعلومات بمثيلتها لدى منشآت أخرى تعمل في نفس الصناعة من جهة أخرى،كما أن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون على مثل هذه المقارنة في الحكم على عدة أمور خاصة بالمركزالمالي للمنشأة والتغيرات فيه والأداء الإقتصادي للمنشأة وهيكل تمويلها، ومن ثم يمكن إتخاذ قرارات هامة منها قرارات تقييم البدائل الإستثمارية المتاحة والممكنة وتحديد إتجاهات مؤشرات الأداء مثل الربحية.

ولتدعيم قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة يجب أن يراعي المحاسب عدة إعتبارات في إعداد ونشر القوائم المالية وتوصيل المعلومات المحاسبية ومن أهم هذه الإعتبارات مايلي[1]:

أ) الإتساق في تطبيق السياسات المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى والإفصاح عن آية تغيرات في هذه السياسات، وسبب ذلك التغيير وآثاره على القوائم المالية ومحتوياتها الهامة نسبيا؛

ب) الإفصاح عن القوائم المالية للمنشأة بصورة مقارنة مع الفترة المحاسبية السابقة مباشرة؛

ج) توحيد الممارسات والسياسات المحاسبية بين المنشآت المتماثلة في نفس الصناعة كالبنوك التجارية طالما هذا التوحيد لايتعارض مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما أو معايير المحاسبة الدولية.

3- مفاهيم القياس والاعتراف :

طبقا لـFASB فإن مفاهيم القياس والإعتراف المحاسبي تتكون من الفروض المحاسبية والمبادئ المحاسبية والقيود المحاسبية، وقد صيغت هذه المفاهيم حتى تكون إطارا عاما يسترشد به جموع المحاسبين والممارسين للمهنة.

3-1-المبادئ المحاسبية الأساسية

هناك أربعة مبادئ يتبعها المحاسب في تسجيل العمليات، يمكن أن تصنف إلى [2]:

3-1-1- مبدأ التكلفة التاريخية:

يرتبط هذا المبدأ بفرض الإستمرارية وينص على تقييم الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية على إعتبارهذه التكلفة أكثر موضوعية وقابلة للتحديد من المقاييس الأخرى المستخدمة في هذا المجال كالتكلفة الجارية وسعر السوق، كما تستخدم التكلفة التاريخية في تقييم الإلتزامات والتي تنشأ على المنشأة لحصولها على الأصول و/أوالخدمات بالأجل وتسجّل الأصول والخدمات بكلفة الحصول عليها.

مميزات التكلفة التاريخية: التكلفة التاريخية لها عدة مميزات أهمها[3]:

1 - عبد الوهاب نصر علي، **القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية**، مرجع سبق ذكره، ص44؛

2- فدّاغ الفدّاغ، **المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق**، مؤسسة الوراق، عمان الأردن، 1999، ص 37- 39 ؛

3- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 24،25 .

– التكلفة لها ميزة هامة بالنسبة للتقييم وهي أنها يمكن الإعتماد عليها؛

–التكلفة محدودة (نهائية)ويمكن تدقيقها وبمجرد إحتسابها ستكون ثابتة مادام الأصل ضمن ملكية الشركة. فمستخدمو البيانات المحاسبية يجب أن يعلموا أن المعلومات دقيقة ومبنية على الحقائق بواسطة إستخدامهم للتكلفة كأساس لحفظ بياناتهم فإن المحاسبين يمكن أن يوفروا بيانات موضوعية قابلة للتدقيق في تقاريرهم.

3-1-2- مبدأ تحقق الإيرادات:

يعرف الإيراد بأنه التدفقات الداخلة إلى الوحدة أو أي زيادة في أصولها أو تسديد لخصومها أوكليهما معا، حيث تنشأ هذه التدفقات نتيجة لإنتاج أو بيع السلع وتأدية الخدمات للغير أو أي أنشطة أخرى تشكل أعمال رئيسية معتادة ومستمرة، ويوضح هذا المبدأ توقيت الإعتراف بالإيراد وكيفية توزيعه فيما بين الأنشطة والفترات، ويعتبر الإيراد متحققا بشكل عام في المنشآت عند نقطة البيع أي بمجرد حدوث عملية البيع وتبادل السلع والخدمات بين المنشأة والغير، بالإضافة إلى ذلك توجد حالات أخرى يعتبر فيها الإيراد متحققا غير نقطة البيع ومنها[1]:

أ)تحقق الإيراد بعد البيع: مثل حالة البيع بالتقسيط والبيع الإيجاري؛

ب) الإعتراف بالإيراد عند الإنتهاء من الإنتاج وبشرط إمكانية بيع الإنتاج بأكمله و توفر سوق منتظمة للسلعة و أسعار بيع محددة (مؤيدة من طرف AICPA في ظل الشروط السابقة)؛

ج) الإعتراف بالإيراد أثناء الإنتاج، خاصة في مجال عقود المقاولات والإنشاءات الطويلة الأجل؛

د)الإعتراف بالإيراد عند إستلام النقدية أي بتحصيل قيمة السلع والخدمات وليس بالبيع أو الإنتاج.

3-1-3- مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات :

يعني هذا المبدأ أن الإيرادات والمصاريف التي يتم تحملها في توليد الإيرادات يجب أن تعرض في نفس قائمة الدخل فالإيرادات للفترة المحاسبية يتم الإعتراف بها لمبدأ التحقق، بعد تحديد المصاريف الظاهرة بسبب تلك الإيرادات طبقا لمبدأ المقابلة، لذا فإن المصاريف تعرض في قائمة الدخل في نفس الفترة المحاسبية التي تحققت فيها الإيرادات، ونظرا لصعوبة ربط المصاريف مع الإيرادات فإنه يتم إستخدام إرشادات هامة لتطبيق مبدأ المقابلة:

- ربط السبب بالنتيجة (العلاقة المباشرة بين كلفة البضاعة والإيرادات التي تولدها عملية البيع)؛
- توزيع معقول ومنتظم(هناك بعض التكاليف تظهرعند تملك أصول توفر منافع للمنشأة لعدة سنوات)؛
- تحقق فوري(هناك تكاليف تظهر دون حدوث منافع مستقبلية مؤكدة كالإعلانات ورواتب المشرفين).

3-1-4- مبدأ الإفصاح الشامل :

مفهوم الإفصاح الشامل يعني أن القوائم المالية المنشورة والملاحظات الملحقة بها يجب أن تتضمن أية معلومات إقتصادية متعلقة بالوحدة الإقتصادية والتي تعتبر مهمة بما فيه الكفاية لتؤثر على قرارات

1- وليد ناجي الحيالي، بدر محمد علوان، **المحاسبة المالية في القياس و الإعتراف و الإفصاح المحاسبي**، الجزء الثاني ، عمان الأردن 2002، ص 26 .

مستخدمي القوائم المالية، وعليه الإفصاح الشامل يعتبر ضروريا للأسباب التالية [1]:

1- إختلاف الأساليب المحاسبية المستخدمة في ظل ظروف معينة مثل طرق المخزون وطرق تحقق الإيرادات، يستوجب أن يكون مستخدمي القوائم المالية على دراية بكل الأساليب المحاسبية المستخدمة؛

2- غالبا ما تقوم الشركات بتقييد طرقها المحاسبية وأساليب عرض معلوماتها، وهذا يمكن أن يؤثر على إمكانية مقارنة القوائم المالية، فالمقارنة تتطلب الإفصاح عن التغيير في الأساليب؛

3- الإفصاح الشامل يسهل عمل سوق رأس المال الكفؤة عن طريق توفير معلومات إضافية حول الفقرات التي تتضمنها القوائم المالية، والتي قد تكون مفيدة في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

3-2-الإفتراضات المحاسبية :

تمثل الفروض أساسا يستخدم في إشتقاق المبادئ المحاسبية وإعداد القوائم المالية، أي أن المبادئ المحاسبية بحد ذاتها تجد تبريرها الفكري في الفروض المحاسبية، ولكن الفروض نفسها لاتحتاج إلى برهان و لاداعي لإثبات صحتها، فهي إما ملائمة أوغير ملائمة لإشتقاق مبادئ محاسبية تراعي الأهداف العامة وبيئة نشاط المنشأة الإقتصادية، كما تتسم الفروض المحاسبية بالخواص التالية:[2]

- تقبل عموما على أنها صحيحة وملائمة من قبل المهتمين بالمحاسبة للمساهمة في تطوير المعرفة المحاسبية؛

-يجب أن تكون الفروض المعتمدة مستقلة عن بعضها البعض كما لا يستخدم فرض في تبرير غيره؛

- يجب أن تكون عموما قليلة العدد ليسهل كشف أي تناقض قائم فيما بينها .

كما يجمع علماء المحاسبة على أن الفروض المحاسبية الأساسية أربعة وهي :

3-2-1-الإستقلالية:

ينص هذا الفرض على أن المشروع الإقتصادي أو التجاري مستقل ومنفصل عن الملاك، حيث أن المنشأة الإقتصادية تمتلك الأصول وتتحمل الإلتزامات المختلفة، وبعبارة أخرى أن الذمة المالية للمشروع مستقلة عن الذمة المالية للملاك أي أن الوحدة الإقتصادية كيانا معنوي وشخصيته معنوية مستقلة عن الآخرين.[3]

3-2-2- الإستمرارية :

ويقصد بإفتراض الإستمرارية بأن المشروع مستمرا ما لم يثبت عكس ذلك، يقوم المحاسبون على أساسه بإعداد القوائم المالية مما يعني إبراز وتقييم الأصول الثابتة بكلفها التاريخية والإستمرار بإهلاكها من سنة إلى أخرى طالما المنشأة مستمرة في إستخدامها للأصول، لذا لايلجأ المحاسبون إلى تقييم الأصول

1- حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن2007، ص49 .

2 - رضوان حلوة حنان، ميسون قولي وآخرون ، **أسس المحاسبة المالية (قياس بنود قائمة المركز المالي)**، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان الأردن2004، ص34.

1- حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سبق ذكره، ص49.

الثابتة بقيمها السوقية في ظل عدم وجود نية لبيع الأصول أو تصفية المنشأة[1].

3-2-3- الدورية :

أنشطة المشروع أو المنشأة مستمرة ومتعاقبة ومتداخلة ولا يمكن فصلها بصفة مستقلة على باقي الأنشطة وبموجب هذا الفرض يتم تقسيم عمر المنشأة إلى فترات زمنية متساوية للتعرف وبشكل دوري على نتائج أعمالها ووضعيتها المالية وتزويد المستخدمين بها بإنتظام وبشكل مستمر سواء كان ذلك بإصدار القوائم السنوية أو النصف السنوية أوغيرها، حيث كلما قصرت الفترة المالية التي يتم التقريرعنها كلما كان يجب على المحلل أن يتوقع بيانات أقل دقة في القوائم المالية المتوفرة[2].

3-2-4- وحدة القياس النقدي :

يعني هذا الإفتراض أن يتم تسجيل المعاملات دفتريا إذا أمكن التعبير عنها بوحدة النقد وما لم يمكن قياسه بوحدة النقد لايجوز تسجيله دفتريا بالمرة، وهذا الإفتراض يمكّن المحاسبين من التعبير الكمي المالي عن أحداث المنشأة الإقتصادية، كما أنه متطلب أساسي لوضع مبدأ التكلفة موضع التطبيق، ولكن يفترض المحاسبون من ناحية أخرى ثبات قيمة وحدة النقد، وهو إفتراض نظري خاصة في ظل التضخم المستمر والعالي، كما يترتب عليه عدم إفصاح السجلات والقوائم المالية المحاسبية عن معلومات قد تكون مهمة ولكنها لا تقاس بوحدة النقد، مثل سمعة مالك المنشأة الفردية، والجودة والروح المعنوية للعمال.[3]

3-3-القيود أو المحددات المحاسبية :

المحددات المحاسبية تمثل إرشادات تطبيقية للمحاسب عند إعداد المعلومات المحاسبية وأهمها[4]:

3-3-1-الأهمية النسبية :

يوفرهذا القيد المحاسبي ضوابط مهمة لتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي حيث ينص على ضرورة الإفصاح فقط على البنود ذات الأهمية النسبية في القوائم وعدم إشتمال هذه القوائم على تفاصيل وبنود لا داعي للإفصاح عنها، مما قد يسبب تضليلا للمستخدم بل قد يفقده القدرة على التمييز بين ما هو مهم وما هو أقل أهمية، ويوصف هذا البند بأنه مهم نسبيا في ضوء بعض الإعتبارات الكمية والنوعية كقيمته النسبية ضمن مجموعة معينة ينتمي إليها، أو طبيعته كأن يكون بندا غيرعادي أو فرضته القوانين والتعليمات.

3-3-2-العرف الصناعي :

يجب على المنشأة أن تفصح عن البنود في قوائمها المنشورة بما لايتعارض مع الممارسة العامة في القطاع الذي تنتمي إليه وبما لايتعارض مع المبادئ المحاسبية المعروفة، حتى لاتفقد القوائم إمكانية

1 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره ، ص 22 ؛

2 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، المرجع السابق ، ص 23؛

3 - عبد الوهاب نصر علي ، **مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، (الجزء الأول)، مرجع سبق ذكره، ص31 ؛

4 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 27، 28 .

مقارنتها بقوائم أخرى لشركات تنتمي لنفس القطاع.

3-3-3- الموازنة بين التكلفة والمنفعة :

إن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يجب أن لايتعارض مع هذا القيد حيث أن الفائدة والمنفعة المتوقعة للمستخدم عن الإفصاح عن أي بند يجب أن تتحقق في ضوء كلفة إنتاج هذه المعلومات والإفصاح عنها، حيث أن إنتاج المعلومات والحصول عليها يكلف المنشأة و يحملها أعباء مالية لاداعي لها في حال ثبت عدم إستفادة المستخدم من هذه المعلومات.

3-3-4- الحيطة والحذر :

يعني هذا القيد إظهار القيمة الأقل من بين القيم المحتملة للأصول والإيرادات وإظهار القيمة الأعلى من بين القيم المحتملة للمصروفات والإلتزامات، والإعتراف بالمصاريف بأسرع ما يمكن وتأجيل الإعتراف بالإيرادات لأكثر وقت ممكن، أي أن هذا القيد يشير إلى توجه المحاسبون في ظل عدم التأكد إستخدام الطرق المحاسبية التي تقلل من الأرباح وتقلل من قيم الأصول بدلا من زيادتها وتسجل الخسائر و كأنها وقعت بينما الإيرادات لاتسجل حتى يتم التأكد من وقوعها.

3-3-5- الموضوعية:

يمكن إعتبار الموضوعية بأنها تكوين وسائل رقابية تساعد المحاسبين على تخفيض درجة عدم الدقة في عمليات الملاحظة والقياس، كما يجب أن تساعد هذه الوسائل الرقابية في كشف ما هو شخصي وجعله عاما و واضحا مع تخفيض درجة التحيز الشخصي إلى أكبر حد ممكن أو إلغائها، ومما يزيد في موضوعية المعلومات المحاسبية كل من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وقدرة القوائم المالية على الإفصاح و قابليتها للمقارنة وأهمية عناصرها المادية[1].

المطلب الثاني: مفهوم القوائم المالية و أنواعها

تظهر نتائج المحاسبة المالية في مجموعة مترابطة من القوائم المالية على شكل جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال دورة محاسبية و يتم عرضها بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم المالية من مقارنتها بقوائم دورات سابقة [2]وكذا بقوائم مالية لمؤسسات أخرى.

و حسب الإطار المفاهيمي هدف القوائم المالية يتمثل في تقديم معلومات عن المركز المالي والأداء المالي وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، بما يفيد مستخدمي المعلومات في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية وبإختلاف أصنافهم :مستثمرين، مقرضين دائنين الجهات الحكومية ...إلخ.[3]

1 - حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سبق ذكره، ص55 ؛

2 - شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزائر 2008،ص76 ؛

3-Bernard Raffournier ,Axel Haller, Peter Walton, **Comptabilité internationale** ,Librairie Vuibert,Paris,1997 ,p41.

1- ماهية القوائم المالية :

1-1-مفهوم القوائم المالية:

إن كلمة بيان أو كشف أو قائمة هي عبارة عن إعلان عن شيء يعتقد أنه صحيح وحقيقي والقوائم المالية بهذا المعنى هي إعلان عن ما يعتقد أنه حقيقي[1]، ويتم إيصاله للمهتمين به معبرا عنه بلغة النقود،لذلك فإن المحاسبين عند إعدادهم للقوائم المالية فهم يصفون بلغة مالية وضعية أو موقف المشروع والذين يعتقدون أنه يمثل بعدالة النشاطات المالية التي تمت خلال الفترة، والفترة قد تحدد كما هو شائع بسنة مالية كاملة، وقد تغطي هذه القوائم فترات أقل كنصف سنة أو ربع سنة وهكذا؛

إن المنتج النهائي لأي نظام محاسبي هو القوائم المالية وهي عبارة عن تقارير تقدم إلى المهتمين بأمور المشروع سواء كانوا داخل أو خارج المشروع، لذلك تعتبر القوائم المالية النتيجة النهائية لنظام المحاسبة المالية وتعكس خلاصة المراحل المحاسبية السابقة من تسجيل و تبويب و تلخيص.[2]

1-2- مسؤولية إعداد القوائم المالية:

مهنيا ينظر للقوائم المالية على أنها مسؤولية إدارة المنشاة و أنها جزء من منظومة الإفصاح المالي، وتشمل التشكيلة الكاملة لها قائمة الدخل و قائمة التغيرات في حقوق الملاك و قائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي والإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم، هذا ويمكن أن تشمل منظومة الإفصاح المالي أيضا جداول ومعلومات إضافية مرافقة مبنية على القوائم المالية أو مشتقة منها ويكون المتوقع أن تقرأ معها ويمكن أن تشتمل هذه الجداول الإضافية على معلومات مالية عن قطاعات المنشأة وأثر تغيرات الأسعار على بنود معينة في القوائم المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح القوائم المالية لا يشمل بنودا أخرى مثل تقرير مجلس الإدارة كلمة رئيس مجلس الإدارة ما تطرحه الإدارة من نقاشات وتحليلات وغيرها من البنود التي يمكن أن يحتوي عليها كتيب مجلس الإدارة[3]، وهذا يسوقنا إلى التطرق لمفهوم التقارير المالية وأنواعها.

1-3- الفرق بين التقارير المالية والقوائم المالية

تعتبر التقاريرالمالية المنشورة من قبل الشركات المادة الأساسية للتحليل المالي، وهي مصدر مهما من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل المالي ويعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون وهي الإطار العام الأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لايمكن الإفصاح عنها في القوائم، كما تحتوي هذه التقاريرعلى تقارير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات، بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية[4].

---

1 - طلال محمد الججاوي وآخرون، **أساسيات المعرفة المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن طبعة 2009، ص 312،311؛

2 - يحي قللي، **مبادئ المحاسبة المالية**، إيتراك للطباعة والنشر و التوزيع، مصر، 2004، ص 23 ؛

3 - عبد الوهاب نصر علي، **مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، (الجزء الأول)، مرجع سبق ذكره، ص37؛

4 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره ص28- 51 .

1-3-1- القوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وهي على قسمين: قوائم مالية أساسية وقوائم مكملة لها، فالأساسية يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري،أما القوائم المكملة فهي إختيارية بناء على ظروف معينة، كقوائم القيمة المضافة...إلخ.

1-3-2-المعلومات الإضافية:

وهي المعلومات التي تفصح عنها الشركة بعد إفصاحها عن القوائم المالية، وهي معلومات بالغة الأهمية يشارعند الإفصاح عنها بأنها جزء من البيانات المالية وتعطي في معظم الأحيان البنود التالية:

- السياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية؛
- الإلتزامات الطارئة أو المحتملة التي يصاحبها حالة عدم التأكد من قيام الإلتزام من عدمه؛
-الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وهي الأحداث التي تقع بعد تاريخ إعداد الميزانية وقبل نشرها وإصدارها.

1-3-3- تقرير مدقق الحسابات

يقوم المدقق من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصه القوائم المالية ومدى دقة المعلومات الواردة فيها ومدى تمثيلها لواقع الأمور في المنشأة عن فترة مالية معينة، كما يوضح المدقق رأيه بمدى توافق إعداد القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى بيان رأيه بخصوص كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية، ولعل أهم ما يوفره هذا التقرير للمستخدمين هو إمكانية الوثوق والإعتماد على التقارير المنشورة بشهادة طرف خارجي محايد كالمدقق.

1-3-4-تقرير مجلس الإدارة

وهو التقرير الذي عادة ما يبدأ به التقرير السنوي للشركة ويقوم به مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة الشركة خلال فترة مالية معينة، حيث يتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج ومركز المنشأة المالي والتسويقي و حجم المبيعات ونموها وتطورها والمشاريع التي أنجزتها خلال العام وما تنوي إنجازه العام القادم، إضافة إلى بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو القوائم المالية .

2-أهداف القوائم المالية :

الهدف الأساسي للنشاط المحاسبي هو تزويد المستخدمين بالمعلومات لإتخاذ قرارات بصورة مرشدة وعقلانية وهو هدف مقبول عموما في كافة النظريات المحاسبية وفي كافة النظم الإقتصادية[1]؛ فالمحاسبة هي أداة خدمية لتحقيق أهداف معينة مصرّح بها أو ضمنية، ويمكن إعتبار درجة تحقيق الأهداف الموضوعة مقياسا لمستوى النجاح أو الفشل في النشاط المحاسبي النظري والعملي، غيرأن هذا الهدف

1 - رضوان حلوه حنان، **تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)**،1998، ص367 .

المحاسبي الأساسي المذكور لا يساعد على تطوير العمل المحاسبي ما لم تشتق منه منظومة أهداف إجرائية، وتتوضح العلاقات المتبادلة بين هذه الأهداف الإجرائية وهنا قد تختلف هذه الأهداف الإجرائية كما تختلف أيضا فروض ومبادئ المحاسبة بإختلاف النظم الإقتصادية.

ينبثق من هذا الهدف العام ويشتق منه أهداف محددة للقوائم المالية يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

– القوائم المالية تفصح عن نتائج الوكالة الإدارية باعتبارالأداء المالي كما توضحه هذه القوائم المالية خاص بإدارة المنشأة كوكيل عن أصحاب المصلحة في المنشأة وبخاصة المساهمون؛

– القوائم المالية توصل معلومات تستحث الملاك على الثقة في الإدارة نفسها، بإعتبار أن القوائم المالية مسؤولية إدارة المنشأة؛

– القوائم المالية لشركات الأموال يقوم بمراجعتها مراجع حسابات مستقل وإبداء رأيه الفني عليها وبالتالي تستخدم كوسائل للإتصال التأثيري في سلوك متخذي القرارات كالمستثمرين؛

–القوائم المالية توصل معلومات تساعد مستخدميها على تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها و كذلك توقيت ودرجة التأكيد من هذه القدرة؛

–القوائم المالية توصل معلومات مفيدة لمتخذي قرارات إقراض المنشأة، خاصة المعلومات المتعلقة بهيكل تمويل المنشأة.

كانت هنالك عدة محاولات لدراسة وتحديد أهداف القوائم المالية أهمها [2]: تقرير تروبلود عام 1971 وتقرير هيئة معايير المحاسبة المالية عام 1978 الذي قدمت من خلاله أهدافا عامة وتفصيلية للتقارير المالية، وكذلك تقرير هيئة معايير المحاسبة المالية عام 1980 وكان حول أهداف التقارير المالية للوحدات التي لاتهدف إلى تحقيق الربح.

3- أنواع القوائم المالية وعناصرها :

القوائم المالية أنواع عدة وأهمها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لما يحتويانه على معلومات مالية بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية وكشف حقوق الملكية ولكن كل واحدة تضم معلومات مختلفة عن الأخرى.

3-1- أنواع القوائم المالية:

3-1-1- قائمة المركز المالي :

وتعرف أيضا بقائمة الوضع المالي أو الميزانية العمومية وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة(حقوق الملكية و الإلتزامات) وإستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول) وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية في تاريخ

1 - عبد الوهاب نصر علي ، **القياس والإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، (الجزء الأول)، مرجع سبق ذكره، ص32 ؛

2- رضوان حلوه حنان، المرجع السابق، ص 375،368،347.

إعداد القوائم المالية (12/31/ن)، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للشركة في ذلك التاريخ[1]، وتعد هذه القائمة بأشكال متعددة فيمكن أن تعد على هيئة تقرير(قائمة الوضع المالي)أوعلى هيئة حساب (الميزانية العمومية)، إلا أن الشكل الأول يوفر أساس جيد للتحليل المالي وذلك من خلال تصنيف البنود تحت عناوين رئيسية بالإضافة إلى إيجاد علاقة معينة بين هذه البنود عند الإفصاح عنها.

3-1-2- قائمة الدخل :

عبارة عن كشف يبين إيرادات ومصاريف المشروع خلال السنة المالية، من خلاله يتم التوصل إلى نتيجة نشاط الوحدة الإقتصادية في نهاية السنة المالية، وهو كشف مهم بالنسبة لمالكي المشروع ودائنيه وبقية المهتمين بالمشروع، وتأتي أهميته من أن نجاح المشروع أو فشله يعتمد على قدرته على تحقيق إيرادات تفوق المصاريف، فعندما تتوفر أصول المشروع ويبدأ بعمله فإن الإيرادات والمصاريف هي موارد التدفق النقدي للمشروع[2]، وأن صافي الدخل هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات.

وتسمى قائمة الدخل بحساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي الجديد الذي كان من المنتظر تطبيقه مع بداية جانفي 2010، وهو عبارة عن بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربحا أو خسارة[3].

من أجل التوصل إلى نتيجة أعمال المشروع يتم إعداد قائمة الدخل بالخطوات التالية [4]:

1- معرفة صافي المبيعات؛

2- معرفة تكلفة المبيعات؛

3- الفرق بين صافي المبيعات و تكلفتها يكون هو مجمل الربح؛

4-تطرح المصاريف التشغيلية والإدارية من مجمل الربح ليكون الباقي هو صافي الربح من نشاط المشروع؛

5- إذا كانت هنالك إيرادات أخرى تضاف إلى صافي الربح الناتج من الخطوة السابقة (الرقم 4).

3-1-3 -قائمة التدفقات النقدية :

قائمة التدفقات النقدي تبين رصيد النقدية من خلال كشف النقد المستلم والنقد المدفوع خلال فترة ويمكن القول بأن الهدف الأول من إعداد التدفقات النقدية هو تقديم معلومات مفيدة عن المقبوضات

1 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص37؛

2 - طلال الججاوي، ريان نعوم، ريان نعوم **المحاسبة المالية**- 1- مناهج الجامعات العالمية، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2005، ص 249،248 ؛

3 - **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار تحديد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، مؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 24 ؛

4 - عليان الشريف، رياض الحلبي، فائق شقير أحمد الجعبري، رشاد العصار، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان الأردن 2000، ص260.

والمدفوعات التي تمت خلال الفترة المالية، وأن الهدف الثانوي هو تقديم معلومات حسب الأساس النقدي عن أنشطة المنشأة المختلفة سواء كانت الأنشطة التشغيلية أو الإستثمارية أوالتمويلية[1]، فالبيانات الواردة في قائمة التدفقات النقدية تفيد جهات عديدة مثل المستثمرين والملاك والدائنين وبعض الجهات الحكومية وغيرها حيث أن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات حول عدة نقاط من أهمها :

- معرفة مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية؛
- معرفة قدرة المنشأة على دفع حصص الأرباح ومقابلة إلتزاماتها في مواعيد إستحقاقها؛
- معرفة الأسباب التي أدت إلى الإختلاف بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وكيفية الإنتقال من أحدهما لآخر، إذ أن البعض يهتم بمعرفة صافي الربح لأنه يعكس نجاح أو فشل عمل المشروع من فترة لأخرى، في حين يهتم البعض الآخر بمعرفة حركة النقدية في المنشأة حتى لو كانت تحقق ربحا أو خسارة .

3-1-4-قائمة التغير في حقوق الملكية

تعد قائمة التغير في حقوق الملاك عن الفترة المحاسبية لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل من حقوق الملاك بداية الفترة، الإضافات إلى حقوق الملاك خلال الفترة مثل زيادة رأس المال، نتيجة الفترة من صافي دخل أو صافي خسارة، وأيضا أسباب التخفيض في حقوق الملاك خلال الفترة مثل المسحوبات والتوزيعات على الملاك، وأخيرا رصيد حقوق الملاك نهاية الفترة [2].

فالمعيار المحاسبي الدولي رقم(01) Ias يشترط على المؤسسة أن تقوم بعرض التغير في حقوق الملكية كعنصر منفصل في القوائم المالية وهي القائمة الثالثة في القوائم المالية لشركات الأموال(وتضم رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب رأس المال المحتسب)[3].

3-1-5-الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

حسب المعيار الدولي الأول يتطلب أن تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية معلومات خاصة بمايلي[4]:

- أساس إعداد القوائم المالية؛
- السياسات المحاسبية الأساسية المستخدمة؛
- المعلومات المطلوبة عن طريق معايير المحاسبة الدولية الأخرى التي لم يتم عرضها في مكان أخر في القوائم المالية؛

1 - عبد الناصر إبراهيم نور، و آخرون، **أصول المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان الأردن، 1998، ص282 ؛

2 - عبد الوهاب نصر علي، **القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية**، (الجزء الأول)، مرجع سبق ذكره، ص37 ؛

3 - سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2009/2008، ص 44؛

4- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة، القياس والإفصاح و التقرير المالي عن الإلتزامات وحقوق الملكية**، الدار الجامعية الإسكندرية،2007، ص191.

– معلومات إضافية لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية ولكنها تعتبر ضرورية لأغـراض العـرض العادل.

كما يتطلب المعيار الدولي الأول عرض تلك المعلومات بطريقة منهجية ومنظمة وبطريقـة تتـسم بأنها مرجعية للبنود ذات الصلة في صلب القوائم المالية.

3-2-عناصر القوائم المالية :

القوائم المالية تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى عن طريق وضعها فـي مجموعـات عامة وفقا لخصائصها الإقتصادية، وهذه الخصائص هي عناصر القوائم المالية، والعناصر التـي تـرتبط مباشرة بقياس المركز المالي في الميزانية هي الأصول والإلتزامات وحقـوق الملكيـة، وعرّفـت هـذه العناصر كما يلي[1]:

3-2-1- الأصول: هي موارد إقتصادية تمتلكها المنشأة أو خاضعة لسيطرتها لذلك تستخدم المنشأة تلـك الموارد في تنفيذ أنشطتها مثل الإنتاج أو الإهتلاك أو تبادل مع غير، وتصنف بقدرتها على تزويد المنـشأة بمنافع إقتصادية مستقبلية في شكل تدفقات نقدية داخلة إلى المنشأة، وتشمل الأصول:

– الأصول المتداولة(النقدية، إستثمارات قصيرة الأجل، الذمم المدينة، المخزون، مدفوعات مقدما)؛

– الأصول الطويلة الأجل (الإستثمارات الطويلة الأجل،الأصول الملموسة وغير الملموسة وأخرى).

3-2-2-الإلتزامات : هي إلتزامات أومطالبات على الأصول أي ينتظـر أن تـضحى المنـشأة بمـوارد إقتصادية مستقبلا للوفاء بإلتزاماتها تجاه الغير(الأطراف الخارجية ماعدا أصحاب المنشأة)، فيترتـب عـن نشأتها عمليات فعلية وليس إفتراضية، وتشمل الإلتزامات:

-الإلتزامات المتداولة:الذمم الدائنة،القروض القصيرة الأجل الجزء المستحق من القروض الطويلة.

– الإلتزامات الطويلة الأجل: السندات، إلتزامات أخرى ...

3-2-3 حقوق الملكية: وفقا لفرض إستقلالية الوحدة الإقتـصادية عن ملاكها فإن للمنـشأة إلتـزامات تجاه ملاكها بإسم حقوق الملكية(للفرد أو الشركاء أو المساهمين)، وتمثل حقوق الملكية مطالبـات علـى صافي أصول المنشأة لأن حق الملكية هو الحق المتبقي بعد سداد المنشأة لإلتزاماتها تجاه الغير.

وتشمل حقوق الملكية :(رأس المال، الأرباح المحتجزة، الإحتياطات).

أما العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل فهي كما يلي:

3-2-4-الدخل: وفقا لإطارعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية الدخل هو الزيادات في المنافع الإقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات إلى الداخل أو زيادة في الأصول أو نقص في الإلتزامات، والتـي تؤدي إلى الزيادة في حقوق الملكية من مصادر غير تلك المتعلقة بمساهمات الملاك المشاركين[2].

1 - رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية** - الدورة المحاسبية – دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ، ص62- 64 ؛

2- طارق حماد عبد العال، **موسوعة معايير المحاسبة**، الجزء الأول (عرض القوائم المالية)، الدار الجامعية الإسكندرية 2002-2003، ص 166.

3-2-5-الإيرادات: إن الإيرادات تزيد أصول المشروع من خلال النشاطات المربحة المباشرة وهي التي تنتج تدفق نقدي وارد (داخل) للمشروع، والإيرادات تنتج عن بيع البضائع والخدمات للزبائن والإيرادات من عمليات البيع هذه قد تكون نقدية أو تكون بموجب وعد بالدفع مستقبلا (آجلا) وفي كلا الحالتين فإن المشروع يعترف بالمبيعات كإيرادات للفترة.

توجد عدة تعاريف متشابهة توضح أن الإيراد هو الإنتاج الذي تحققه المنشأة، ووفقا لتعريف لجنة المفاهيم والمعايير المحاسبية التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية في عام 1957، الإيراد هو التعبير النقدي عن مجموع المنتجات أو الخدمات التي سلمتها المنشأة إلى عملائها خلال فترة معينة من الزمن أما نشرة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (3)، الإيرادات عبارة تدفقات داخلة – تشمل أصولا أوصافي أصول- إلى المنشأة نتيجة بيع السلع أو إنجاز الخدمات أو الأنشطة الرئيسية الأخرى للمنشأة.[1]

3-2-6-المصروفات : هي النقص في المنافع الإقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفق خارج من الأصول، أو استنزافها أو تحمل إلتزامات، بما يؤدي إلى نقص حقوق الملكية خلافا لما يتعلق بمساهمات المشاركين في الملكية.

بمعنى آخر المصروفات هي التدفقات الخارجة أو أي إستخدام لأصول الوحدة الإقتصادية أو حدوث إلتزامات عليها، والتي تحدث خلال فترة زمنية معينة نتيجة إنتاج أو بيع سلع أو تقديم خدمات، أو إنجاز أي أنشطة أخرى تمثل عمليات أساسية للوحدة.[2]

3-2-7-المنافع (الأرباح): تمثل زيادة في حقوق المالكين (صافي الأصول) من معاملات خارجية أو حديثة لمنشأة ما ومن كل المعاملات و الأحداث والظروف الأخرى التي تؤثرعلى المنشأة خلال الفترة ما عدا تلك الناتجة من الإيرادات أو الاستثمارات بواسطة المالكين.

3-2-8-الخسائر: تمثل نقص في حقوق المالكين (صافي الأصول) من معاملات خارجية أو حديثة لمنشأة ما من كل المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي تؤثر على المنشأة خلال الفترة ماعدا تلك التي تنتج عن مصاريف أو توزيعات للمالكين .

3-3- معايير الإعتراف بعناصر القوائم المالية

إن عملية الإعتراف والقياس بعناصر القوائم المالية تخضع للمعايير التالية[3] :

3-3-1- العنصر معرفا :

يشيرهذا المعيار إلى إمكانية قبول العنصر قبولا عاما كأحد مكونات القوائم المالية (تسجيله فيها) والعنصر المعرف هو العنصر الذي يشكل المفاهيم الأساسية لمستوى الإطار النظري للمحاسبة، والذي يستمد من الفروض والمبادئ الأمر الذي يؤدي إلى توحيد الإجراءات والطرق المحاسبية.

1 - إلدون . س. هندريكسن، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، **النظرية المحاسبية**، الإسكندرية مصر، الطبعة الرابعة 2008، ص310 ؛

2 - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كامل محمد، **المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000، ص 27؛

3- حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سبق ذكره، ص58 -60.

3-3-2- قابلية العنصر للقياس :

يتم التعبيرعن العنصر المعرف في القوائم المالية بوحدات عددية كالأرقام المالية تعكس قيمة العنصر وواقعه، كأن نعبرعن المخزون السلعي بمقدار500 وحدة نقدية، والعنصر الذي يمكن قياسه يمكن أن يسجل في القوائم المالية ويعبرعنه بالوحدات النقدية لتعكس منافعه الإقتصادية عكس العنصر الذي لايمكن قياسه.

3-3-3-إتصاف العنصر بالموثوقية:

الموثوقية تعني خلو المعلومات المحاسبية من التحيز والأخطاء إلى حد معقول وتمثل عرضا صادقا وأمينا للمعلومات المحاسبية، فالمسألة واجبة وضرورية لتقييم صحة ومحتويات المعلومات المحاسبية وتزداد قيمة الموثوقية للمعلومات المحاسبية كلما كانت قابلة للصحة والتحقق ومحايدة وتعرض بشكل عادل وأمين.

3-3-4- ملاءمة العنصر:

تشير الملاءمة إلى قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرارات المستخدم والتأثير عليه لما هذه المعلومات المحاسبية من قدرة تنبؤية عن آثار الأحداث الإقتصادية، والعنصر الذي يعترف به في القوائم المالية يجب أن يحقق ويتصف بخاصية الملاءمة لأغراض خدمة متخذي القرارات، فالملائمة أساس المعلومات المحاسبية لما لها من تأثير فعال على متخذي القرارات الإستثمارية والائتمانية.

المطلب الثالث : عرض القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

1-أثر معايير المحاسبة الدولية على القوائم المالية[1]:

نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 1996 نتائج مشروع كان يهدف إلى تحليل الأثر المترتب على الفروق والتشابهات بين معايير المحاسبة الدولية ومبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية، وقد تم تحديث هذه الدراسة لاحقا سنة 1999 لتشمل معايير إضافية لم تشملها الدراسة (السابقة) الأصلية وقد تم تحليل كل معيار من معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية في محاولة لتحقيق مايلي :

1- تحديد أوجه الشبه والإختلاف بين معايير المحاسبة الدولية ومبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية؛

2- تقييم أثر أوجه الشبه والإختلاف هذه وأهميتها النسبية؛

3- إعطاء أمثلة ما أمكن ذلك.

ولم يعلق مجلس معايير المحاسبة المالية إلى الآن على التغيرات التي أجريت على معايير المحاسبة

1 - ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص136.

الدولية المعدّلة، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بتفصيل أكبر في الفصول التي تناولت الموضوعات التي تغطيها معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية.

- إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية:

نشرت لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1989 إطار العمل المفاهيمي لها بعنوان إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية، وقد أشارت اللجنة إلى أن الغرض من هذا الإصدارهو تقديم المفاهيم التي يستند إليها إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين من خلال:

- مساعدة المجلس في تطوير معايير المحاسبة مستقبلا؛
- الدعوة للتوفيق بين معايير المحاسبة؛
- مساعدة واضعي المعايير القوميين؛
- مساعدة معدي القوائم في تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛
- مساعدة المراجعين(المدققين) في تشكيل رأي حول ما إذا كانت القوائم تتماشى مع المعاييرالدولية؛
- مساعدة المستخدمين في تفسير القوائم المالية المعدة تماشيا مع المعاييرالدولية؛
- تزويد الأطراف المهتمة بالمعلومات من داخل المجلس المذكور أعلاه في صيغة معايير المحاسبة.

ويحدد إطارالعمل مايلي [1]:

1- أهداف القوائم المالية؛

2- الخصائص النوعية التي تحدد فائدة المعلومات في القوائم المالية؛

3- تعريف وقياس العناصر التي يتم منها بناء القوائم المالية والإعتراف بهذه العناصر؛

4- مفاهيم رأس المال والمحافظة على رأس المال.

ويشير إطار العمل إلى أن الشركات تعد قوائم مالية عامة موجهة نحو إحتياجات طوائف مختلفة من المستخدمين من بينهم المستثمرون والمقرضون والموردون والدائنون التجاريون الآخرون والعملاء والحكومة والوكالات التابعة لها وعامة الجمهور، كما يشير إطار العمل كذلك إلى أنه على الرغم من أن إحتياجات هذه الطوائف من المعلومات لايمكن الوفاء بها بمجرد عرض القوائم المالية فإن هناك إحتياجات مشتركة بينهم يتم الوفاء بها، وبما أن المستثمرون هم من يوفرون رأس المال المعرّض للمخاطرة بالمشروع فيجب عرض قوائم مالية تفي بإحتياجاتهم وكذا المستخدمين الآخرين.

2- الإعتبارات العامة في إعداد القوائم المالية:

يوفّر المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) بعنوان عرض القوائم المالية إرشادا عن إعداد وعرض القوائم المالية، ويوفّر كذلك المتطلبات والإرشادات الشاملة لهيكل القوائم المالية والحد الأدنى لمحتواها

1 - ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص137 .

ومضمونها كما أنه يناقش الإعتبارات العامة لإعداد القوائم المالية وهي كما يلي[1]:

1 – العرض العادل والالتزام بمعايير لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، ويتطلب العرض العادل مايلي:

– إختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة؛

– تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها؛

– تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معينة على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة.

2 – السياسات المحاسبية أما عرضها كما يلي :

–أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية، جميع السياسات المحاسبية الضرورية لفهم مناسب للبيانات المالية، الإفصاح عن بلد المنشأة وشكلها القانوني ومكان تأسيسها وعنوانها، بيان طبيعة نشاط المنشأة وعدد الموظفين في نهاية الفترة؛

3 – الإستمرارية: عند إعداد البيانات المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، ويجب إعداد البيانات المالية على أساس أن المنشأة مستمرة؛

4– أساس الإستحقاق المحاسبي: يجب على المنشاة المستمرة إعداد بياناتها المالية فيما عدا المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي بموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق؛

5– إتساق أو ثبات العرض؛

6– الأهمية النسبية والتجميع: يجب عرض كل بند جوهري بشكل منفصل في البيانات المالية وتجميع البنودغيرالجوهرية مع المبالغ ذات الطبيعة أوالوظيفة المشابهة ولاتوجد حاجة لعرضها بشكل منفصل؛

7– المقاصة:يجب عدم إجراء المقاصة بين الأصول والإلتزامات إلا إذا كانت المقاصة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر؛

8– المعلومات المقارنة عندما يتم تعديل عرض أو تصنيف بنود في البيانات المالية يجب إعادة تصنيف المبالغ المقارنة مهما كان أسلوب العرض الذي تتبناه المنشأة، يجب عليها أن تفصح لكل بند من الأصول والالتزامات التي تشمل مبالغ يتوقع إستعادتها أو تسويتها قبل وبعد إثني عشر شهرا.

3– عرض القوائم المالية

3–1– قائمة المركز المالي

يمكن أن تتخذ الميزانية العمومية balance sheet أو قائمة المركز المالي statement of Financial position شكلين، يتماشى الشكل الأول مع معادلة الميزانية (الأصول = الخصوم) ويطلق

1- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص156 .

عليه الشكل الحسابي ويعتبر الشكل الثاني بمثابة تقرير، ومهما اختلف شكل الميزانية فإن هناك قواعد معينة لترتيب الأصول والخصوم في كل من الشكلين؛

فيكون للميزانية في الشكل الحسابي جانبان يخصص الجانب الأيمن للأصول والجانب الأيسر للخصوم ويختلف ترتيب الأصول والخصوم من دولة إلى أخرى حسب درجة السيولة بالنسبة للأصول والإستحقاق بالنسبة للخصوم[1]، أما عرض قائمة المركز المالي على شكل تقريرفهناك، إجتهادات في هذا المجال حيث يرى البعض البدء بالأصول المتداولة فالأصول الثابتة ثم المطلوبات المتداولة فالمطلوبات طويلة الأجل وأخيرا حقوق الملكية، في حين يرى البعض الآخر أن تظهر الأصول المتداولة أولا مطروحا منها الخصوم المتداولة، وبذلك نتوصل إلى رأس المال العامل يضاف إلى ذلك الأصول الثابتة بنوعيها الملموسة وغير الملموسة، حيث يمثل المجموع رصيد الأموال المستثمرة في المشروع يقابلها بالتالي القيمة الدفترية للمشروع والمتمثل في مصادر رأس المال الداخلية والخارجية (أي رأس مال الإحتياطات، الخصوم طويلة الأجل).[2]

وحسب المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS 01 يجب تصنيف الأصل على أنه متداول في الحالات[3]:

- عندما يتوقع أن يتحقق أو يحتفظ به للبيع أو الإستخدام أثناء الدورة التشغيلية العادية للمنشأة؛
- عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة أوعلى المدى القصير ويتوقع أن يتحقق خلال إثني عشر شهرا من تاريخ الميزانية العمومية؛
- عندما يكون نقدا أو أصلا معادلا للنقد ولا توجد قيود على إستعماله.

ويجب تصنيف جميع الموجودات الأخرى على أنها غير متداولة.

ومن جهة أخرى كذلك يجب تصنيف الإلتزام على أنه إلتزام متداول في الحالتين التاليتين:

- عندما يتوقع تسويته أثناء الدورة التشغيلية العادية للمنشأة؛
- عندما يستحق التسوية خلال إثني عشر من تاريخ الميزانية العمومية.

يمكن تصنيف الخصوم المتداولة بطريقة مماثلة للأصول المتداولة، ويجب تصنيف جميع الإلتزامات الأخرى على أنها إلتزامات غير متداولة .

يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التي تعرض المبالغ التالية :

الأصول الثابتة، الأصول غيرالملموسة، الأصول المالية (بإستثناء المبالغ المبينة في البنود الثلاثة التالية) الإستثمارات التي تمت محاسبتها بإستخدام طريقة حقوق الملكية، المدينون والحسابات المدينة الأخرى النقدية وما يعادلها، وكذلك المخزون، الدائنون والحسابات الدائنة الأخرى، الأصول الضريبية حسبما يتطلب المعيار الدولي المحاسبي رقم 12 المتعلق بضرائب الدخل، المخصصات، الإلتزامات غير

1 - عطية عبد الحي مرعي، **أساسيات المحاسبة المالية – منظور المعايير الدولية**، 2009، ص89؛

2 - عبد الناصر إبراهيم نور، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص280؛

3 - **معايير المحاسبة الدولية**، منشورات المجموعة الزرقاء الدولية، دارالنشر للتعليم والتكوين الجزائر2008، ص 18.

المتداولة المنتجة للفائدة حصة الأقلية.

كما يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات :

– بالنسبة لكل نوع من رأس المال المساهم : تفصيل لكل أنواع الأسهم عددها المصرح به والصادرة والمدفوعة وقيّمها الاسمية، الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بكل فئة؛

– وصف لطبيعة وغرض كل إحتياطي ضمن حقوق المالكين؛

– عندما يقترح توزيع أرباح أسهم و لكن لم تتم الموافقة عليها لدفع المبلغ المشمول(أوغيرالمشمول) في المطلوبات؛

– مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الإعتراف بها.

3-2 – قائمة الدخل

أما قائمة الدخل حسب المعيار المحاسبي الدولي الأول Ias 01 يجب أن تشمل كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ التالية[1]:

– الإيرادات، نتائج الأنشطة التشغيلية، تكاليف التمويل، حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها بإستخدام طريقة حقوق الملكية، مصروف الضريبة، الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، البنود غير الإستثنائية، حصة الأقلية، صافي الربح أو الخسارة للفترة.

كما يجب عرض البنود الإضافية و العناوين والمجاميع في صلب قائمة الدخل حينما يتطلب ذلك معيار دولي، أو عندما يكون هذا العرض ضروريا من أجل العرض العادل للأداء المالي للمنشأة.

– يجب على المنشأة أن تعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحات بيان الدخل تحليلا للمصروفات بإستخدام تصنيف مبني إما على طبيعة المصروفات أوعملها ضمن المنشأة، كما يجب على التي تصنف المصروفات حسب وظائفها الإفصاح عن معلومات إضافية حول طبيعة المصروفات بما في ذلك مصروف الإستهلاك والاستنفاد وتكاليف الموظفين، والإفصاح بشكل مستقل عن طبيعة ومبلغ كل بند غير عادي.

3-3 – قائمة التدفقات النقدية :

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع Ias 07 يجب على المنشأة أن تقوم بإعداد قائمة بالتدفقات النقدية وذلك وفقا لمتطلبات هذا المعيار، ويجب عرض تلك القائمة كجزء متمم لبياناتها المالية وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المنشأة بإعداد بيانات مالية عنها.[2]

3-3-1 تصنيف التدفقات النقدية :

عند الحديث عن قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية يتم عادة تصنيف التدفقات النقدية إلى تدفقات

1 - **معايير المحاسبة الدولية، منشورات** المجموعة الزرقاء الدولية، المرجع سبق ذكره، ص 19؛

2 - **معايير المحاسبة الدولية**، منشورات المجموعة الزرقاء الدولية،المرجع السابق ، ص 22.

داخلة وتدفقات خارجة، غير أن تصنيف التدفقات النقدية لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يخرج عن هذا التصنيف ليدرجها ضمن ثلاث مجموعات (أنشطة) وهي[1] :

أ- التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية : وتتمثل في التدفقات النقدية المتعلقة بالنشاط العادي للمنشأة (الناتجة عن بيع سلع وخدمات، تسديد للموردين، أجور ...).

ب- التدفقات الناتجة عن الأنشطة الإستثمارية : وتتمثل في التدفقات الناتجة عموما عن الأصول الطويلة الأجل والمتعلقة بالحيازة والتنازل عن الإستثمارات.

ج- التدفقات الناتجة عن الأنشطة التمويلية : وتتمثل في التدفقات الناتجة عن بنود الإلتزامات وحقوق الملكية حيث تتضمن عموما : الرفع أوالتخفيض في رأس المال، قروض جديدة وتسديد القروض توزيعات أرباح الأسهم...إلى غير ذلك.

3-3-2-الهيكل العام لقائمة التدفقات النقدية :

لا يوجد شكلا نموذجيا لقائمة التدفقات النقدية نظرا لإختلاف هذه التدفقات من منشأة إلى أخرى، إلا أن الإطار العام لها يكون على النحو التالي :

شركة.....

جدول رقم (1):قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية في ../../.. م و: دج

البيان	تدفق نقدي إلى الداخل	تدفق نقدي إلى الخارج	الصافي
التدفق النقدي في الأنشطة التشغيلية:			
صافي الربح	×		
مبيعات السلع والخدمات	×		
فوائد القروض	×		
المسدد للموردين ثمنا للبضاعة		×	
المسدد للدولة عن الضرائب		×	
صافي التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية(1)			×
التدفق النقدي في الأنشطة الإستثمارية :			
بيع عقارات	×		
بيع آلات	×		
شراء معدات		×	
شراء سندات		×	
صافي التدفقات النقدية في الأنشطة الإستثمارية(2)			×

يتبع

1- عبد الناصر إبراهيم نور، و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص282.

التدفق النقدي في الأنشطة التمويلية :			
بيع أسهم ملكية	×		
إصدار سندات	×		
توزيع حصص أرباح على المساهمين		×	
إطفاء ديون طويلة الأجل		×	
صافي التدفقات النقدية في الأنشطة التمويلية(3)			×
الزيادة (النقص) في النقدية (1+2+3)			×××
+ النقدية في بداية الفترة			×
= النقدية في نهاية الفترة			××××

المصدر : عبد الناصر إبراهيم نور، وليد زكريا صيام، حسام الدين مصطفى الخداش، مرجع سبق ذكره، ص283؛

3-3-3- خطوات وطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية: يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بإتباع مايلي:

أ – تحديد التغير في النقدية: وذلك بمقارنة رصيد النقدية في ميزانيتي عامين مختلفين.

ب– تحديد النقدية في الأنشطة التشغيلية: بتحليل قائمة الدخل للسنة الجارية بالإضافة إلى الميزانيات المقارنة.

ج– تحديد النقدية في الأنشطة الإستثمارية: حيث يتم تحليل بنود الأصول طويلة الأجل في الميزانيات المقارنة والمعلومات المتفرقة التي تم جمعها .

د– تحديد النقدية في الأنشطة التمويلية: حيث يتم تحليل بنود الميزانيات المقارنة والمعلومات المستقاة من دفتر الأستاذ العام .

فيما يخص تحديد النقدية من الأنشطة التشغيلية يمكن أن يتم بطريقتين وهما [1]:

1- الطريقة المباشرة :

وفقا لهذه الطريقة يتم حصر بنود النقدية المقبوضة في الأنشطة النقدية وحصر بنود النقدية المدفوعة للأنشطة التشغيلية وإيجاد الفرق بينهما وإعتباره صافي التدفق النقدي في الأنشطة التشغيلية أي أننا نتجاهل صافي الربح في الطريقة المباشرة ونقوم بإيجاد صافي التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية مباشرة .

2- الطريقة غير المباشرة :

وفقا لهذه الطريقة يتم التعديل على صافي الربح المحاسبي(المبني على أساس الإستحقاق) لتحويله إلى صافي التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية، وذلك بإستبعاد الإيرادات والمصاريف التي تؤثرفي صافي الربح ولكنها لاتمثل عناصر نقدية أي أنها لا تؤثرعلى النقدية لا بالزيادة ولا بالنقصان.

صافي الربح المحاسبي ± تعديلات البنود غير النقدية = صافي التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية.

1 - عبد الناصر إبراهيم نور، و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص284.

3-4- كشف التغير حقوق الملكية :

وتعرض فيه ملخص التغيرات التي حصلت في حقوق الملكية خلال فترة معينة، وتنشأ الزيادة في حقوق الملكية من إستثمارات الملاك خلال الفترة والأرباح المتحققة خلال الفترة، وينشأ النقص فيها من مسحوبات الملاك من الشركة والخسائر المتحققة خلال الفترة، فإستثمارات الملاك والمسحوبات تعتبر عمليات تخص رأس المال و تحصل بين الشركة والملاك لذا لا تؤثر في كشف الدخل.

أي يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثّرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة[1]، أما المعلومات الواجب عرضها في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين[2]:

- صافي الربح /خسارة الفترة ؛
- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة؛
- الأثر التراكمي لتغيير السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء، توزيعات الأرباح، رصيد الربح أو الخسارة؛
- مطابقة رأس المال و الإحتياطات بين بداية الفترة ونهايتها.

3-5- الإيضاحات:

المعلومات التي يجب عرضها في إيضاحات البيانات المالية أو ما يسمى بملحق الكشوف المالية كمايلي [3]:

- توضيح القواعد والطرق(السياسات) المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات وإعداد الكشوف والقوائم المالية؛
- تقديم المعلومات الإضافية الضرورية غير المعروضة داخل الكشوف والقوائم المالية لغرض العرض العادل والفهم الحسن لها؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي عند الإقتضاء مع تلك الكيانات أو مسيريها (نمط وحجم المعاملة ومبلغها...)؛
- المعلومات ذات الطابع العام أوتعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

- مبادئ إعداد ملحق القوائم المالية :

يتم إعداد ملحق القوائم المالية وفقا مبادئ أهمها :

- أن يكون الملحق في متناول جميع مستخدمي القوائم المالية، أي عدم التخلي عن أي معلومة تهم أيّ من

1- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 156/08** مؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008، ص 15؛

2 - **معايير المحاسبة الدولية**، منشورات المجموعة الزرقاء الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 20؛

3 - **النظام المحاسبي المالي**، منشورات المجموعة الزرقاء الدولية، دارالنشر للتعليم والتكوين الجزائر2008، ص 54.

مستخدميها؛

- أن تكون هذه الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية واضحة ومختصرة قدر المستطاع بإستعمال جميع الوسائل الممكنة(جداول، جمل...) لعكس الحالة الحقيقية للمنشأة؛

- الإفصاح عن المعلومات المعبرة، وذات الأهمية النسبية والمؤثرة في قرارات المستثمرين.

4 – العلاقة بين القوائم المالية ومستخدميها:

4-1- العلاقة بين القوائم المالية:

الكشوفات المالية يكمل بعضها البعض الآخر، فنلاحظ أن نتيجة كشف الدخل ربح/خسارة تنقل لتظهر في كشف حقوق الملكية ورصيد حقوق الملكية في نهاية المدة يظهر في قائمة الميزانية، وكشف التدفق النقدي يبين أسباب التغير بالنقد خلال الفترة ورصيد النقد نهاية الفترة يتفق مع رصيد النقد في الميزانية[1].

الشكل (4):أنواع الحسابات وتدفقها نحو القوائم المالية

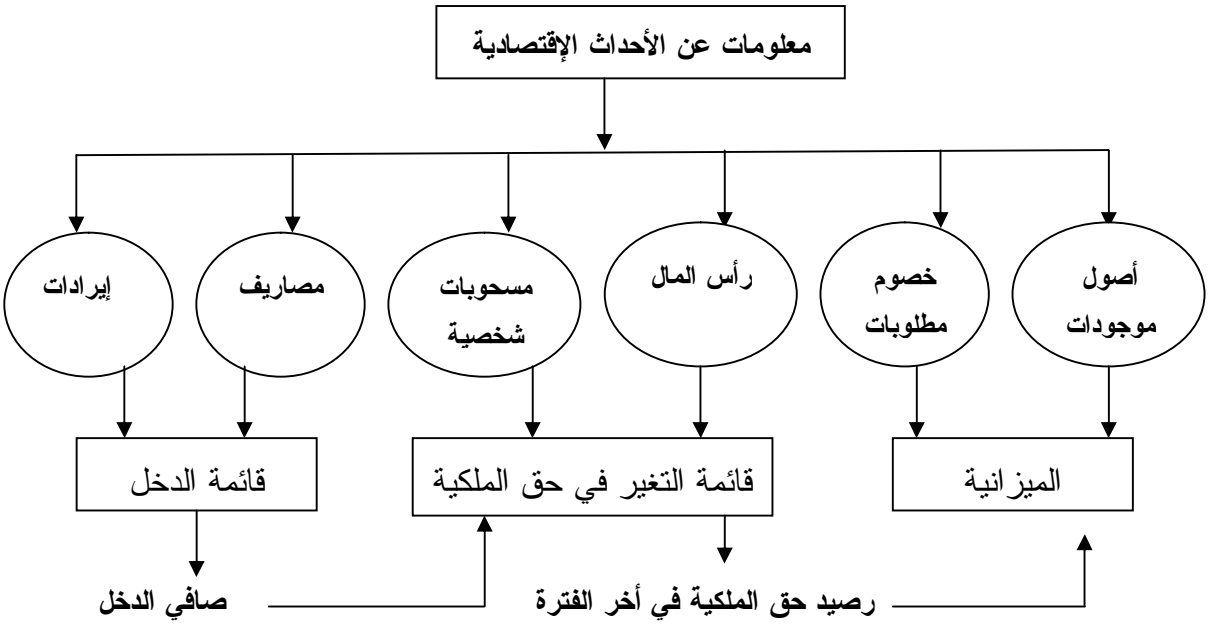

المصدر: رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع الأردن2009 ص69.

4-2- مستخدمو القوائم المالية:

القاعدة أن كل من له مصلحة في المنشأة فردا كان أو جهة أو تنظيم ما يعتبر من قبيل أصحاب المصلحة في المنشأة، ومن أهم ممثلي أصحاب المصلحة في المنشأة، ومستخدمي البيانات المالية لتلبية بعض من إحتياجاتهم المختلفة من المعلومات يمكن تلخيصهم في الجدول التالي:

1 - طلال الجحاوي، ريان نعوم، مرجع سبق ذكره، 264 .

جدول رقم (2): يبين مختلف مستخدمي القوائم المالية

المستخدمون	حاجتهم من المعلومات
المستثمرون(الملاك)والمديرين	تقييم الربحية والخطر،و كذا إتخاذ القرارات.
الموظفون	الإستقرار و الربحية.
المقرضون	إحتمال سداد المبالغ المقترضة والفوائد عند الإستحقاق.
الموردون ودائنين آخرين	إحتمال أن تسدد المبالغ عند الإستحقاق.
الزبائن	إستمرارية النشاط .
الحكومات	تخصيص الموارد و إحترام الإلتزام بالمعلومات.
الجمهور	المساهمة في الإقتصاد المحلي، العمالة المولدة، نماء ورفاهية المؤسسات.

المصدر: جمعة هوام، المحاسبة المعمقة، وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS 2010/2009، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010 ،ص31 ؛

المبحث الثالـــث : آثار التضخم على القوائم المالية

إن تأثير التضخم على الأصول ينعكس في كل من قائمة الدخل و الميزانية العمومية، ففي حالة حدوث التضخم فإن إيرادات المبيعات الحالية سوف يتم مقابلتها بمخزون البضاعة التي غالبا ما يكون قد تم شراؤها منذ عدة شهور ماضية وكذلك هذه الإيرادات يتم مقابلتها بإستهلاكات تم إحتسابها على أساس التكلفة التاريخية للممتلكات، هذه التأثيرات للتضخم على القوائم المالية قد تضع الشركة في مواجهة العديد من المشاكل إذا لم تتخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، فعملية إظهار الأصول في القوائم المالية بأقل من قيمتها الحقيقية نتيجة التضخم يؤدي في المقابل إلى تخفيض قيمة المصروفات الذي بدوره يؤدي إلى إرتفاع رقم الأرباح؛

و يمكن أن يترتب على المبالغة في رقم الأرباح للشركة ما يلي[1] :

- إرتفاع في قيمة الأعباء الضريبية المفروضة على الشركة؛
- المطالبة بتوزيعات الأرباح من قبل المساهمين؛
- المطالبة بزيادة المرتبات من قبل العمال؛
- ردود فعل سلبية من الحكومات المضيفة على الشركات(كفرض ضرائب تصاعدية على الأرباح)؛
- تآكل رأس مال الشركة؛
- عدم قدرة الشركة على إحلال أصول جديدة محل الأصول القديمة؛

1 ـ محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية و إنعكاساتها على الدول العربية**، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة، 2005، ص 394.

- عدم سلامة معدل الإستثمار، حيث يبين معدل الإستثمار العلاقة بين صافي الربح وصافي رأس المال المستثمر أحيانا وبينه وبين مجموع الأصول أحيانا أخرى.

المطلب الأول: علاقة التضخم بالمحاسبة

أثر تغير الأسعار على القوائم المالية

إن أحد المبادئ الرئسيية للمحاسبة هو مبدأ التكلفة والذي يقضي بإتباع التكلفة التاريخية كأساس للتقييم عند إعداد القوائم المالية، ويفترض مبدأ التكلفة أن للوحدة النقدية المستخدمة في القياس قوة شرائية ثابتة أو أن التغير في هذه القوة الشرائية ليس ذا أهمية كبيرة، وبالنظر إلى ضرورة إستخدام وحدة نقدية معينة (الدينارمثلا) لقياس قيمة الموجودات أو الأصول ومقدار المطلوبات أي الالتزامات ولبيان الدخل الدوري حيث أن إستخدام الوحدة النقدية في القياس هو أحد الفروض الأساسية للمحاسبة المالية، وبالرغم من أن هذه الوحدة النقدية لأي بلد هي وسيلة هامة لتبادل السلع والخدامات، إلا أن هذه الوسيلة لاتصلح كمخزن للقيمة وذلك لتغير القوة الشرائية لها، فالقوة الشرائية للنقود أي مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها في مقابل وحدة نقدية معينة تقل في أوقات التضخم، وتزداد في حالة الكساد، ومما تجدر الإشارة إليه أن مصطلح إنخفاض القوة الشرائية للنقود ومصطلح إرتفاع أسعار السلع والخدمات يعبران عن شيء واحد فإرتفاع الأسعار يعني بالضرورة إنخفاض قيمة العملة وذلك أن مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بمبلغ معين، تقل باستمرار وهذا يشير بالطبع إلى وجود ما يسمى بالتضخم[1].

ونظر للإنخفاض المستمر في قيمة النقود فقد وجهت إنتقادات عديدة إلى إستخدام التكلفة التاريخية التي تفترض ثبات قيمة النقود من فترة إلى أخرى، ذلك أنه عند ما تزيد درجة التضخم أو الإنكماش في إقتصاد أي بلد فإن القوائم المالية التقليدية تفقد أهميتها ولا تعد معبرة عن الواقع المالي للمنشأة أو المشروع، كما أن المقارنة بين القوائم المالية الخاصة بفترات مختلفة لاتكون موضوعية ولا تعطي مدلولا صحيحا إذا كانت هذه القوائم مقاسة عن طريق وحدات نقدية ذات قيمة شرائية متغيرة .

ومن أجل ذلك ظهرت الكثير من الآراء والإفتراضات التي تقضى بأن يؤخذ في الإعتبار تغير الأسعار أو التغير في القوة الشرائية الوحدة النقدية عند إعداد القوائم المالية وذلك بإستخدام الأرقام القياسية وهناك من نادى بإستخدام التكلفة الجارية.

1- أوجه قصور مبدأ التكلفة التاريخية:

لقد أثار مبدأ التكلفة التاريخية كثيرا من الإنتقادات حول محدودية فائدة إستخدام القوائم المالية المعدة على أساسه خاصة الإنتقاد المتعلق بعدم ملاءمة المعلومات لإتخاذ القرارات، ولقد صدرت إنتقادات عديدة من مختلف الجهات من العلماء المحاسبين والممارسين وكذا المستخدمين المباشرين للقوائم المالية

1 - جمعة خليفة الحاسي، و آخرون ، **المحاسبة المتوسطة**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة،1996، ص669 .

وأهمها مايلي[1]:

– إن إعتماد مبدأ التكلفة التاريخية على فرض وحدة القياس النقدي قد يؤدي إلى ظهور أخطاء وحدة القياس بحيث فرض وحدة القياس نفسه يعاني من نقاط ضعف أهمها ما يلي:

- نطاق الفرض الذي يقتصر على العمليات المالية فقط أي لايتعامل إلا مع العمليات الممكن ترجمتها؛
- الإفتراض المتعلق بثبات وحدة القياس النقدي كغيرها من الوحدات الأخرى هو غير ذلك لأن وحدة القياس النقدي غير ثابتة بسبب التغيرات التي تطرأ على قوتها الشرائية، ما يؤدي إلى عدم تجانس الأرقام المحاسبية بين الفترات المالية و بالتالي فقدان ميزة وخاصية الثبات والتماثل وعدم قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة؛

– التعارض الناشئ مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في حالات التضخم، حيث تقاس المصروفات بالتكلفة التاريخية بينما الإيرادات تقاس بالقيم الجارية وبالتالي عدم موضوعية المقابلة؛

– عدم موضوعية إستخدام مبدأ التكلفة التاريخية في حال التغيرات الكبيرة في الأسعار الخاصة بعناصر الأصول والإلتزامات، حيث تكون قيّمها بعيدة عن القيم الجارية لها مما يفقد القوائم المالية الكثير من فوائدها؛

– الاعتماد على هذا المبدأ ينتج عنه قياس غير سليم لدخل الدورة بسبب أخطاء توقيت على مستويين[2]:

- التعارض مع فرض الدورية، حيث أن دمج دخل النشاط التشغيلي الجاري مع مكاسب الحيازة المحققة التي نتجت خلال الدورة الجارية أو سابقاتها ولكنها تحققت خلال الدورة الجارية، فالدخل وفق التكلفة التاريخية هو خليط من أرباح عمليات التشغيل أو الإنتاج ومن مكاسب الحيازة(الإحتفاظ) الناتجة عن إرتفاع أسعار تكلفة البضاعة المباعة بالفرق بين تكلفتها الجارية وتكلفتها التاريخية؛
- إعتماد مبدأ التكلفة التاريخية على مبدأ تحقق الإيراد يؤجل الإعتراف بتغيرات قيم الأصول والخصوم الناتجة خلال الفترة الحالية إلى حين حدوث تبادل حقيقي مع طرف خارجي أثناء الدورة أو في دورات اللاحقة، وهذا ما يؤكد عدم إستقلالية نتائج كل دورة على حدا الأمرالذي يجعل من نتائج الدورات غير صالحة في تقييم الأداء وكذا المقارنة.

– مبدأ التكلفة التاريخية يقوم بإسقاط الكثير من الأصول غير الملموسة من سجلات المؤسسة مثل العلامة التجارية، شهرة المحل المنتجة ذاتيا المعرفة التقنية التي إكتسبتها المؤسسة والمزايا الإحتكارية...إلخ نتيجة لعدم حدوث عملية تبادل حقيقية مع الطرف الخارجي الذي يشترطه المبدأ في إثبات الأحداث المالية.

– عند تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية أثناء حالة إرتفاع الأسعار تكون معدلات الربح أو معدلات الإستثمار

1 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص24، 25؛

2- رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة 2008، ص431، 432 .

غير سليمة وذلك بسبب [1]:

أ- ظهور مبالغة في الأرباح التي تتضمنها قوائم الدخل؛

ب-قيمة رأس المال وقيمة مجموع الأصول تظهر كلها أو بعضها بقيمتها التاريخية وهي تقل كثيرا عن قيمتها الجارية.

2- مفاهيم محاسبة التضخم:

2-1-مفهوم القوة الشرائية للنقود: يشير إصطلاح القوة الشرائية إلى القدرة على شراء السلع والخدمات بمقدار معين من النقود، والتي يمكن أن تتغيرمن فترة لأخرى بتغير المستوى العام للأسعار.

2-2-طبيعة التغيرات في الأسعار: تعبر الأسعارعن القيم التبادلية للسلع والخدمات في الاقتصاد والتي تتضمن عوامل الإنتاج المختلفة والعناصر التي تكون في مرحلة متوسطة من الإنتاج وعناصر المضاربة والسلع والخدمات المطلوبة لأغراض الإستهلاك في النشاط[2].

2-2-1- مفهوم المستوى العام للأسعار: يعبرعن المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات في دولة معينة، ونشير هنا إلى التغير في المستوى العام للأسعار قد لايكون بنسبة واحدة لجميع السلع والخدمات ولكن مقدار التغير الأكبر هو الذي يحدد الاتجاه العام للتغير في المستوى العام للأسعار.

2-2-2- التغير العام والتغير النسبي للأسعار: هناك عدة أنواع لتغيرات الأسعار، لها آثار مختلفة على مقاييس المركز المالي وعلى معدلات الأداء المتوقعة لتحقيق أهداف معينة، وتصنف كمايلي[3]:

- **التغيرات السعرية العامة:** التغير في المستوى العام للأسعار يعني التغير في متوسط أسعار السلع والخدمات المتوفرة في إقتصاد معين.

- **التغيرات السعرية الخاصة:** التغيرات في أسعار سلعة أو خدمة واحدة خلال فترة معنية يعرف بالتغيرات المحددة في الأسعار كنتيجة للتغير في أذواق المستهلكين والدخول إلى سلع بديلة أو إستخدام طرق متقدمة في الإنتاج وتخفيض تكلفة وأسعار السلع المنتجة، وكنتيجة للمضاربات...

- **ويقصد بالتغير النسبي في الأسعار:** هو زيادة أو إنخفاض أسعار سلع معينة بالمقارنة بأسعار السلع الأخرى في الاقتصاد .

2-3- الأرقام القياسية للأسعار : يمكن تعديل القوائم المالية وإظهار أثر إرتفاع أسعار السلع والخدمات أو إنخفاض القوة الشرائية للنقود ويتم هذا التعديل بإستخدام أرقام قياسية عامة للأسعار ويعرّف الرقم القياسي العام للأسعار بأنه النسبة بين متوسط الأسعار لمجموعة من السلع والخدمات في تاريخ معين (سنة المقارنة) ومتوسط أسعار نفس كمية السلع والخدمات في تاريخ آخر يعرف عادة بسنة الأساس، ولتسهيل قياس نسبة تغير الأسعار بين سنتي المقارنة والأساس يتم عادة إعطاء سنة الأساس الرقم 100، كما أن

1- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره ،ص395 ؛

2 - إلدون.س. هندريكسون، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص371 ؛

3 - جمعة خليفة الحاسي، و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص675 .

الرقم القياسي العام للأسعار لايمثل تغيرات الأسعار لسلعة معينة بل إنه يمثل حركات الأسعار بصفة عامة.

2-4-أرباح أو خسائر القوة الشرائية : هي المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إحتفاظ الشركة بأصول أو إلتزامات نقدية ثابتة خلال فترة تغير القوة الشرائية لوحدة القياس بالزيادة أو النقص.

2-5-أرباح أو خسائر الحيازة : هي المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إحتفاظ الشركة بأصول غير نقدية مثل الأصول الثابتة خلال فترة تغير القوة الشرائية لوحدة القياس، هذه الفروقات لايتم الإعتراف بها كجزء من الدخل الأساسي للشركة، وغالبا ما يتم إظهارها ضمن بنود حقوق الملكية كما أنها لاتدخل ضمن الأرباح القابلة للتوزيع حتى لاتؤثرعلى الطاقة التشغيلية للشركة.

2-6- القيمة العادلة : يشير مفهوم القيمة العادلة إلى إستخدام القيمة الجارية في إعداد التقارير المالية للوحدة الإقتصادية.[1]

3- أسباب ظهور مشكلة التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد:

هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء ظهور مشكلة التغير في القوة الشرائية لوحدة العملة في الشركات المتعددة الجنسيات، وتؤدي إلى زيادة حدتها إذا لم تتوافر الوسائل الفعالة للتدخل لعلاجها والتخفيف من آثارها على القوائم المالية ومضمونها من معلومات وبيانات وأهم هذه الأسباب [2]:

- طبيعة وضع ميزان المدفوعات لكل دولة من حيث الفائض أو العجز حيث تؤدي زيادة الصادرات عن الواردات إلى تكوين فائض وزيادة حجم الطلب على إنتاج عملتها الوطنية وتدعيم أسعار صرفها في مواجهة العملات الأخرى؛
- حجم الإستثمارات الرأسمالية الخارجية لكل دولة؛
- طبيعة وحجم التجارة الخارجية وعلاقات التبادل الدولي و التكتلات الإقتصادية الإقليمية؛
- طبيعة الأساليب المحاسبية المستخدمة في علاج المشكلة لإستبعاد آثار التضخم من القوائم المالية وإختلافها من دولة لأخرى تبعا لدرجة الوعي المحاسبي ومستوى الأداء المهني وسلطة متابعة وسائل العلاج والعوامل البيئية المختلفة الخاصة بكل دولة؛
- إختلاف معدلات التغير في القوة الشرائية للعملات النقدية من دولة لأخرى وخاصة بين الدولة الأم التي يوجد بها المركز الرئيسي للشركة المتعددة الجنسية وبين الدول المضيفة التي يوجد بها الفروع الأجنبية نظرا لإختلاف معدلات التضخم بين تلك الدول؛
- إختلاف أسعار الفائدة من دولة لأخرى تبعا لطبيعة التوجهات الإقتصادية لكل دولة وبإعتبارها أحد أهم أدوات السياسة المالية؛

1- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 391؛

2 - نبيه بن عبد الرحمان الجبر و محمد علاء الدين عبد المنعم، **المحاسبة الدولية- الإطار الفكري والواقع العملي**، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، الإصدار الخامس عشر، الرياض السعودية 1998، ص 336.

-حجم وطبيعة السلطة الممنوحة للبنوك المركزية العاملة داخل كل دولة في توجيه ورقابة الجهاز المصرفي بجميع مؤسساته المالية.

المطلب الثاني : آثار التضخم على القوائم المالية و الحسابات الختامية

1- لماذا تعتبر القوائم المالية مضللة خلال فترات تغيرات الأسعار[1]:

نادرا ما تعكس القيمة الأصلية للأصول المسجلة في الدفاتر وقت الحصول عليها قيمتها الجارية (الأعلى) في فترة التضخم، وبالتالي فإن تقييم الأصول بأقل من قيمتها تؤدي إلى تقييم المصروفات بأقل من قيمتها ومن ثم زيادة قيمة الدخل ومن الناحية الإدارية فإن هذه الزيادة في التقييم يشوّه:

1- التنبؤ المالي على السلاسل الزمنية للقيم التاريخية غير المعدلة؛

2- مقارنة الأرقام المخططة في الموازنة بالنتائج الفعلية؛

3- بيانات قياس الأداء التي تفشل في إزالة آثار التضخم، كذلك يمكن أن تؤدي زيادة الأرباح إلى:

أ- زيادة الضرائب التي تحسب بنسبة من الأرباح؛

ب- مطالبة حملة الأسهم بأرباح أكبر؛

ج- مطالبة العاملين بزيادة أجورهم؛

د- الإجراءات غير الصحيحة من الحكومات المضيفة (فرض ضرائب على الأرباح الزائدة).

فإذا قامت المنشأة بتوزيع أرباحها المحسوبة بالزيادة (في شكل ضرائب وتوزيعات وما شابه ذلك) فسوف لن تجد الموارد الكافية لإحلال أصول معينة التي إرتفعت قيمتها مثل المخزون والمعدات...

وتتجاهل إجراءات المحاسبة التقليدية أرباح وخسائر القوة الشرائية والناتجة عن أرباح الحيازة النقدية (أوما يعادلها) خلال فترة التضخم والتي تشوّه مقارنة مستخدمي القوائم المالية لأداء المنشآت.

لذلك يفيد الإعتراف الواضح عن آثار التضخم في حالات عديدة:

1- يعتمد أثر تغيرات الأسعار على المنشآت بشكل جزئي على معاملات وظروف المنشأة ولا يحصل مستخدمو القوائم المالية على بيانات تفصيلية عن هذه العوامل؛

2- يعتمد حل المشاكل الناتجة عن تغير الأسعارعلى الفهم الصحيح لهذه المشاكل ولايمكن الفهم الصحيح لهذه المشاكل ما لم يتم التقرير عن أداء المنشأة بمقاييس تسمح بإزالة آثار تغير الأسعار؛

3- يصبح من السهل قبول القوائم التي تعدها الإدارة عن المشاكل التي يسببها تغير الأسعار عندما تنشر المعلومات المالية التي تتعلق بهذه المشاكل.

1- فريدريك تشوي، وآخرون، ص294، 295 .

2- آثار التضخم على القوائم المالية :

ما تزال المنشآت في مختلف البلدان، تعد بياناتها المالية على أساس مبدأ الكلفة التاريخية دون مراعاة ارتفاع معدلات التضخم الإقتصادي وإنخفاض قيم العملات النقدية فيها، و إن الإعتماد على هذا المبدأ في ظل التضخم الاقتصادي و الانخفاض النقدي يجعل العناصر المحاسبية المسجلة في كل من الميزانية العمومية وحساب النتيجة بالتكلفة التاريخية تظهر بقيمة منخفضة ولا تعبرعن قيمتها الحقيقية وذلك لأن تقييمها تم بعملية نقدية فقدت جزءاً من قوتها الشرائية بسبب التضخم الإقتصادي، فبالنسبة إلى عناصر الميزانية العمومية تصبح مضلّلة ولا تعبرعن حقيقتها الإقتصادية خلال فترة التضخم الإقتصادي حيث أن التضليل يصيب العناصر غير النقدية التي تتمثل في الموجودات الثابتة والمخزون، ويؤثر بشكل غير مباشر على حقوق الملكية، كما أن العناصر النقدية، التي تتمثل في المدينين والبنود والقروض تفقد قوتها الشرائية؛

حيث يؤدي التضخم إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ينعكس أثر ذلك على رفع أسعار بيع المنتجات الأمر الذي يجعل من الربح المحاسبي مضللاً ولا يعكس الربح الحقيقي للفترة المالية، مما يؤدي إلى تضليل الضريبة وتوزيع حصص ربحية وهمية، ومن ثم ينعكس أثره السلبي على حفظ الطاقة الإنتاجية للشركة بسبب تأثر تمويل الإستثمارات بذلك[1].

وعليه يسبب التضخم مشكلات عديدة في العناصر الواردة بالقوائم الختامية (المركز المالي قائمة الدخل)، مما يجعل هذه القوائم غير معبرة بصدق عن حقيقتها.

2-1- أثر التضخم على قائمة المركز المالي

تعتمد المحاسبة التقليدية على مبدأ التكلفة التاريخية أو ما يسمى بالمحاسبة التاريخية في تقييم عناصر قائمة المركز المالي أو ما يسمى بالميزانية العمومية، وتستند محاسبة التكلفة التاريخية إلى تسجيل هذه العناصر على أساس إعتماد قيمة النقد المستخدم تاريخ الإقتناء دون الأخذ في الحسبان أثر إرتفاع الأسعار و إنخفاض قيمة النقد على قيمتها، و الإستمرار في تسجيل البيانات المالية تبعاً للمحاسبة التاريخية خلال فترة إرتفاع الأسعار وإنخفاض قيمة النقد يجعل الميزانية العمومية مضللة ولا تعبرعن حقيقتها الإقتصادية، حيث أن التضليل أوالتشويه يصيب معظم عناصرالميزانية و خاصة العناصر غير النقدية منها مثل الموجودات الثابتة والمخزون، كما يؤثر بشكل مباشر على حقوق الملكية، أما البنود النقدية كالمدينين والنقود والقروض وما شابه ذلك، فإنها لا تعدل إلى قيمتها الحالية على الرغم من تأثرها بالقوة الشرائية.

وأهم المشكلات التي يسببها التضخم لعناصر قائمة المركز المالي وهي [2]:

1 - سعود جايد مشكور العامري، **محاسبة التضخم (بين النظرية والتطبيق)**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص90؛

2- سعود جايد مشكور العامري، المرجع السابق، ص91.

2-1-1- الموجودات الثابتة :

تظهر الموجودات الثابتة المقتناة مند فترة طويلة بقيمة محاسبية أو قيمة دفترية تبتعد كثيرا عن قيمتها الحقيقية بسبب مرور وقت طويل على إقتنائها، وبسبب ما قد يحصل في هذا الوقت من تقدم تكنولوجي وتغير في البيئة الإقتصادية وإرتفاع في الأسعار ونتيجة لذلك ينشأ فارق كبير بين القيمة الدفترية للموجودات وقيمتها الحالية، بحيث يصبح من غير المعقول الإبقاء على القيمة الأولى في الميزانية فضلا عن أن مبلغ الموجودات الثابتة يمثل قيمة تاريخية واحدة لا يمثل قيما حقيقية، على الرغم من تماثلها من ناحية طبيعتها المادية لكنها تختلف من ناحية أوقات دخولها في حوزة ملكية الشركة .

وعليه فإن الإحتساب بالتكلفة التاريخية يخفض قيمة عناصر الموجودات الثابتة ويضفي حالة تخفيف القروض المنسوبة إلى التآكل النقدي أو تآكل القوة الشرائية، أما إهتلاكات الموجودات الثابتة فينخفض مجموع أقساطها عن ما يجب أن يكون عليه لأنها تحتسب على أساس التكلفة التاريخية المنخفضة للموجودات الثابتة، وهذا الإنخفاض في الإهتلاكات التي تشكل إحدى عناصر الموجودات التشغيلية يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الربح التشغيلي، ومن ثم زيادة معدل العائد على حقوق الملكية.

فإذا ما حصل إرتفاع في الأسعار فإن القيمة السوقية للموجودات الثابتة التي يراد إقتناؤها أعلى من التكلفة التاريخية للموجودات الثابتة المستخدمة التي يراد إستبدالها فإن المبالغ المستقطعة من إيرادات كل فترة مالية والمخصصة للإهتلاك لا تساعد على تجديد الموجودات الثابتة بمثلها بسبب إرتفاع الأسعار،وأن عدم القدرة على إستبدال الموجودات الثابتة يؤدي إلى حدوث خسارة مادية مهمة جراء إنخفاض الطاقة الإنتاجية أو التشغيلية.

2-1-2- المخزون :

يتميز بعدم بقائه فترة طويلة داخل المنشأة، والتجدد و الحركة المستمرة التي لاتسمح بإتساع الفارق بين كلفته التاريخية وقيمته الحالية في ظل الإرتفاع الإعتيادي للأسعار، وتبتعد عنها إذا حصلت قفزات سريعة في الأسعار، وعليه من غير الممكن الإعتماد على التكلفة التاريخية أساس لتقييم المخزون وإعادة تجديده في ظل إرتفاع الأسعار، ولذلك عدم تعديل إجمالي القيمة النقدية للمخزون يمكن أن يقود إلى إنخفاض كميته المادية ومن ثم يشكل خطر حدوث خسارة مادية مهمة، كما يظهر المخزون في الميزانية في ظل إنخفاض قيمة النقد بقيمة منخفضة، وتزداد أهمية هذه القيمة أو تنخفض حسب معدل دوران المخزون وبحسب الطريقة المستخدمة في التقييم، لذا يتعين عادة تكوين مخصص لإنخفاض قيمة المخزون حينما تكون قيمته عند الجرد أقل من تكلفته التاريخية.

2-1-3- البنود النقدية المدينة :

وتشمل على عناصر الموجودات المتداولة الأخرى مثل القروض الممنوحة للمدينين وأوراق القبض و ماشابه ذلك، إن هذه البنود تتأثر كذلك بالتضخم و إنخفاض قيمة العملة النقدية، فالحقوق المترتبة

للشركة بذمة الغير تدفع بالنقود المنخفضة، كما أن النقود تتعرض إلى خسارة مستمرة في قوتها الشرائية.

2-1-4- حقوق الملكية:

وتتكون من رأس المال المساهم به و الإحتياطات و الأرباح المحتجزة وأية تخصيصات أخرى تتخذ صفة الإحتياطات، فحقوق الملكية تتأثر هي الأخرى بالتضخم وإنخفاض قيمة العملة النقدية فتبتعد قيمتها التاريخية المسجلة في الميزانية عن قيمتها الحقيقية، وهذه القيمة التاريخية لهذه البنود لا تعبرعن حقيقة حقوق المساهمين في المنشأة.

2-1-5- البنود النقدية الدائنة :

تشمل عناصر المطلوبات الأخرى مثل القروض المستلمة والدائنين وأوراق الدفع والبنوك الدائنة وما شابه ذلك، فالنسبة للقروض بشكل عام تكون قيمتها الحقيقية أقل بكثير من القيمة التي تظهر بها في قائمة المركز المالي، ومن المعروف أن التضخم أو الإنخفاض النقدي يعطي مكتسب للمقترضين ويمكن قياس المكتسب بحساب مكتسب التضخم من مبلغ القروض في قائمة المركز المالي وذلك بمقارنة هذا المبلغ بمبلغ القروض المعدلة، وفي نفس الوقت يمثل خسارة بالنسبة للمقرضين بسبب فقدانهم بشكل كبير القوة الشرائية نتيجة إرتفاع معدلات التضخم، لذلك تنشأ خلافات بين المقرضين والمقترضين أثناء فترة التضخم خاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة مما يؤدي إلى إلغاء العقود أو إعادة إبرامها من جديد على أساس أسعار الفائدة المتضمنة معدلات التضخم.

وعليه قائمة المركز المالي المعدة في ظل الظروف التضخمية لاتعبر بصورة مطلقة عن الحقيقة الإقتصادية للشركة لذلك يتعين تعديلها محاسبيا لغرض معرفة المركز المالي الحقيقي للمنشأة.

2-2- أثر التضخم على عناصر قائمة الدخل (حساب النتيجة):[1]

يؤدي التضخم إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج التي تحملها الشركة على أسعار مبيعاتها، ومن المؤكد أن إرتفاع أسعارالمستلزمات السلعية والخدمية ينعكس على أسعار بيع المنتجات، لذلك فإن القرارات المتخذة بخصوص تخفيض أسعار البيع قد لا تتوافق تماما مع الارتفاع الحاصل في أسعار المستلزمات السلعية والخدمية.

- وحينما يتجاوز إرتفاع الرواتب عوائد إنتاجية العمل فإن ذلك يؤدي إلى تشويه ربح التشغيل إلا إذا حققت الشركة إستثمارات بهدف إحلال رأس المال محل العمل، كما أن لجوء بعض الدول خلال فترة التضخم إلى إطلاق حرية الأسعار من أجل السماح للشركات بتكوين أو زيادة هوامش ربحية ضمن نطاق المنافسة.

- وفي إطار الحديث عن حساب النتيجة أو كشف الدخل فإن التغير في المخزون يحتسب عن طريق الفرق بين مخزون آخر المدة وأولها معبرا عنه بوحدات نقدية ذات قيم مختلفة، إن الإنحرافات

1- سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص96 .

الناجمة عن حسابات المخزون يمكن أن تصحح جزئيا عن طريق تكوين تخصيصات لإرتفاع الأسعار لكنه يصعب تقييم التأثير الإقتصادي لهذه الإنحرافات، لذلك فإن طريقة الوارد أخيرا صادرا أولا (LIFO) يمكن أن تتضمن حلا مناسبا لتعلية الربح المحاسبي في فترة التضخم لا سيما أنها تستبعد تكلفة البضاعة المقتناة حديثا من المبيعات.

– وبالنسبة للإهتلاك المحاسبي وخاصة الإهتلاك الثابت، فإن المبالغ المتراكمة للإهتلاكات لاتكفي لإعادة تجديد الموجودات الثابتة، الأمر الذي يستلزم إتباع رأي جاء به المفكر رايفزلانج (Rives-Lange) والذي أكد على ضرورة إضافة إهتلاكات تكميلية للإهتلاكات المحسوبة و قد يطلق عليها تسمية إهتلاكات إستثنائية بغية المساعدة في تجديد الموجودات الثابتة، ومن ثم المحافظة على المعنى الإقتصادي لقائمة المركز المالي؛

وهذه الإهتلاكات التكميلية لاتعامل معاملة الإهتلاكات الإعتيادية ضمن المصروفات التشغيلية بل تدخل ضمن المصروفات الإستثنائية ويجرى تسويتها بالتخصيصات التي تكونها الشركة لهذا الغرض، كما أن هذه الإهتلاكات قد لاتخصم من الربح الخاضع للضريبة بهدف تشجيع الشركات على إتباع هذا الأسلوب بالتعجيل في إحتساب الإندثارات خلال فترة التضخم، فضلا عن أن هذه الإهتلاكات يتم إحتسابها سنويا خلال الفترة المعنية.

– وبالمقابل فإن المصروف الحقيقي للفوائد على القروض يخفض من المكتسب المتحقق من تسديد هذه القروض، ويحتسب هذا المكتسب عن طريق الفرق بين ما يجب تسديده في حالة تعديل القرض و بين قسط التسديد الفعلي.

– أما بالنسبة للأرباح أو الخسائر الرأسمالية الناجمة عن عمليات التصرف بالموجودات الثابتة بالبيع، فإنها تظهر هي الأخرى بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية لأنها تحتسب على أساس التكلفة التاريخية للموجودات الثابتة، لذلك يجب إحتساب هذه العناصر على أساس القيمة الحقيقية (المعدلة) للموجودات التي يتم التخلي عنها.

وبشكل عام يمكن القول أن الربح المحاسبي للفترة المالية لايعكس الربح الحقيقي، فالضريبة المحتسبة على الربح المحاسبي حينما يكون هذا الأخير وهمي جزئيا أو كليا، تشكل عبئا على رأس المال وتستقطع منه علاوة على أنه يجري توزيع حصص ربحية وهمية ينعكس أثرها السلبي على حفظ الطاقة الإنتاجية للمنشأة.

مما تقدم يتضح أن التضخم يضلل القوائم الختامية المعدة على أساس التكلفة التاريخية وخاصة في ظل إستمرار إرتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي يستدعي إتخاذ بعض الإجراءات و الطرائق العملية اللازمة لمعالجة التضخم .

المطلب الثالث: أثر التضخم على الإطار المفاهيمي للمحاسبة

1- أثر التضخم على مصداقية المعلومات المحاسبية :

إن ظاهرة التضخم لها تأثير سلبي على مصداقية المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، والذي يظهر من خلال بيان أثر التضخم على الإطار المفاهيمي للمحاسبة لما يتضمنه من أهداف للقوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات المتضمنة في هذه القوائم، وبالنظر إلى أثر التغير في الأسعار على الإطار المفاهيمي للمحاسبة نجد أن المعلومات المحاسبية تفقد مصداقيتها في فترات التضخم إذا لم يتم الإفصاح عن أثر هذه التغيرات على موارد المشروع وعلى نتيجة الأعمال في القوائم المالية، حيث تعتبر منفعة المعلومات المحاسبية الخاصية الرئيسية التي تتحقق بتوافر خاصيتي الملاءمة والموثوقية، وبإعتبار أن خاصية الملاءمة تعبر عن القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية عن الأحداث المستقبلية مثل التغير في سعر السهم وتوزيعات الأرباح، فإن التضخم يؤثر سلبا على إمكانية التنبؤ بأسعار الأسهم ويؤدي إلى فقدان الربح المحاسبي لصفة الإستقرار ويضعف إرتباطه بالتغيرات في أسعار الأسهم ، كما أن خاصية الموثوقية تتمثل أساسا في الصدق في العرض وإظهار الحقائق الإقتصادية لعناصر القوائم المالية وما لا يتوفر في فترات التضخم نتيجة ظهور هذه المعلومات بالتكلفة التاريخية وغياب القوة الشرائية الحقيقية أو الأسعار الجارية لعناصر القوائم المالية مما يصعب عملية إجراء المقارنات بين عناصر القوائم المالية، كما أن الربح المحاسبي في فترة التضخم يعطي صورة غير سليمة عن أداء الإدارة لعدم إمكانية الوقوف على قدرة الإدارة على المحافظة على القدرة التشغيلية للمشروع، وكذلك المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال ويؤدي أيضا التضخم إلى إظهار المركز المالي للمؤسسة في شكل لايعبرعن الواقع الإقتصادي الحقيقي لعناصر القوائم الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية بالإضافة إلى ذلك المعلومات المقاسة على أساس التكلفة التاريخية وبالوحدات النقدية الإسمية لا تتوافق مع خصائص القياس النسبي الذي يميز القياس المحاسبي، فوحدة القياس النقدية الإسمية تفترض ثبات القوة الشرائية من سنة لأخرى رغم إرتفاع الأسعار، وبالتالي فالعمليات التي تجرى عند إعداد القوائم المالية كاحتساب الإهتلاك ...، لاتكون سليمة لأنها تتعامل مع وحدات نقدية ذات قوة شرائية مختلفة[1].

2- أثر التضخم على المبادئ و الفروض و المفاهيم المحاسبية:

التضخم له آثارعديدة على هيكل نظرية المحاسبة من خلال المبادئ والفروض والمفاهيم المحاسبية نذكر أهمها مايلي:[2]

1- كمال الدين الدهراوي، **مناهج البحث العلمي في مجال المحاسبة**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2002، ص 154-159؛

2- مدحت فوزي عليان وادي، **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الفلسطينية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة كلية التجارة قسم المحاسبة و التمويل 2006 ص52_ 72.

2-1- مبدأ الإفصاح المحاسبي :

الإفصاح يضم ما يعادل نصف الأهداف التي تسعى المحاسبة إلى تحقيقها لأن الإفصاح يختص بوظيفة التوصيل، ولذا لابد أن تكون المعلومات المالية غير مضللة ولها من الشروط والمعايير ما يجعلها صالحة لمستوى الإفصاح، ومفهوم المحاسبة عن التضخم يتفق مع مبدأ الإفصاح المحاسبي وأن تجاهل التضخم لوحدة النقد يتعارض مع هذا المبدأ الذي يعتبرمن أكثر مبادئ المحاسبة إستقرارا.

2-2-مفهوم الحيطة و الحذر والتغيرات في مستويات الأسعار:

ويرى البعض أن تطبيق مفهوم الحيطة والحذر لايلبي الخصائص النوعية للمعلومات خاصة الملاءمة والموثوقية وقابلية البيانات للمقارنة والثبات، إضافة إلى ذلك هذا المفهوم ينتج عن تطبيقه معلومات مشوهة تؤدي إلى إتخاذ قرارات مضللة وهو ما يتناقض جوهريا مع التوجه العام للإطارالمفاهيمي في النموذج المعاصر لنظرية المحاسبة وعليه تقل أهمية مفهوم الحيطة والحذر في سياق الإطار، هذا ويمكن تطوير هذا المفهوم بدلا من تكوين الإحتياطات والمخصصات في ظل التغير في مستويات الأسعار، فيتم تعديل مفرادات القوائم المالية في الوحدة الإقتصادية وفقا للأرقام القياسية العامة حتى تساير القوة الشرائية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

2-3- فرض وحدة القياس النقدي و التغيرات في الأسعار:

إن السّمة الأساسية التي يجب أن تتصف بها وحدة القياس هي صفة الثبات المطلقة، غير أن وحدة القياس النقدي لا تتسم بالثبات من حيث قوتها الشرائية إرتفاعا وإنخفاضا، وهو الإنتقاد الجوهري لفرض ثبات وحدة القياس النقدي والمثار حول مدى صلاحية إستخدام الوحدات النقدية كمقياس للقيمة ولإعداد القوائم المالية خاصة في ظل التغير في مستويات الأسعار.

ويرى Rieger بأن هذه التغيرات تؤثر جوهريا على قيمة وحدة القياس النقدي لنشاط المنشأة ويعتبر أن فرض وحدة القياس النقدي هو السبب الرئيسي في تأثر علم المحاسبة بهذه الظاهرة و أن أرقام القوائم المالية أصبحت لاتعبر بعدالة عن بنودها.[1]

2-4- موضوعية القياس في المحاسبة :

لا يوجد موضوعية مطلقة في المحاسبة لأن مسألة نسبية والدرجة العالية من الموضوعية والتحقق الموضوعي أمر مرغوب فيه ولكن حتى التمسك 'بالموضوعية التامة' لايعتبر كافيا لجعل القوائم المالية موضوعية، فمبدأ التكلفة التاريخية قد يكون موضوعيا في إثبات قيمة الأصول الثابتة لكن تتناقص موضوعيته في تقدير القيمة الدفترية التي يطرح منها قسط الإهتلاك الذي يدخل في حسابه العمرالزمني للأصل الثابت والذي يخضع للتقدير الشخصي وهو ما يؤيد عدم وجود موضوعية مطلقة.

1 - مدحت فوزي عليان وادي، المرجع السابق، ص55 .

2-5- الأهمية النسبية والتغيرات في الأسعار:

الأهمية النسبية للبنود المختلفة الواردة بالقوائم المالية تؤثر على طريقة معالجة هذه البنود في الدفاتر والمشكلة تنحصر في إيجاد مقياس سليم للأهمية النسبية، فهناك من يرى أن الأهمية النسبية تتحدد على أساس صلة العنصر بالدخل الجاري بعد الضريبة، والجدير بالذكر أن التضخم يؤثر بشكل كبير على الدخل الجاري قبل وبعد الضريبة مما يوضح أن مشكلة التغيرات في مستويات الأسعار في حالة إستمرارها يصبح الإفصاح عنها ذو أهمية نسبية كبيرة وذلك لأن البيانات المحاسبية أصبحت مضللة.

2-6- الثبات و التغيرات في الأسعار :

الثبات يعني إستخدام نفس الإجراءات والسياسات المحاسبية ونفس المفاهيم وطرق القياس لبنود القوائم المالية للمنشأة، وإستخدام إجراءات وطرق مختلفة للقياس ينتج عنه صعوبة فهم ومقارنة القوائم المالية وصعوبة التنبؤ بالإتجاهات الخاصة بنشاط الوحدة الإقتصادية، وصعوبة الفصل بين تغير البيانات نتيجة تعديل الإجراءات أو تغيرها بسبب العوامل الإقتصادية الداخلية والخارجية.

والجدول التالي يبين الأثر السلبي للتضخم على بعض عناصر الإطار المفاهيمي للمحاسبة :

الجدول رقم (3): **أثر التضخم على بعض عناصر الإطار المفاهيمي للمحاسبة**

عناصر الإطار المفـــاهيمي للمحاسبة	آثار التضخم
أهداف القوائم المالية	يؤثر التضخم سلبيا على قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بـــالتغير في أسعار الأسهم وعلى إمكانية تقييم أداء الإدارة.
فرض ثبات وحدة النقد	التضخم يؤدي إلى عدم هذا صحة الفرض مما يؤدي إلى عـــدم صـــحة العمليات الحسابية التي تجرى على الأرقام الموجودة بالقوائم المالية لعدم تساوي القوة الشرائية لوحدة النقد في السنوات المختلفة
مبدأ التكلفة التاريخية	يؤدي إرتفاع الأسعار إلى عدم إظهارالتكلفة التاريخية للعناصر و القوائم المالية للحقائق الإقتصادية التي ترتبط بهذه العناصر.
مبـــدأ مقابلـــة الإيـــرادات بالمصروفات	يؤدي التضخم إلى مقابلة الإيرادات المقاســـة بالأســـعار الجاريـــة مـــع المصروفات المقاسة بالأسعار التاريخية، مما يؤدي إلى عـــدم إظهـــار الربح الحقيقي للمنشأة .
ملاءمـــــــة المعلومـــــات المحاسبية	يؤدي إرتفاع الأسعار إلى التـــأثير ســـلبا علـــى ملاءمـــة المعلومـــات المحاسبية لإتخاذ القرارات، وإضعاف القدرة التنبؤية لهذه المعلومات.
الثقة في البيانـــات(درجـــة الإعتماد)	يؤثر التضخم على ثقة المستخدمين في المعلومـــات المحاســـبية لعـــدم إرتباطها بالحقائق الإقتصادية الخاصة بعناصر القوائم المالية.
إمكانية المقارنة	يؤدي إرتفاع الأسعار إلى إختلاف القوة الشرائية لعناصر القوائم الماليـــة في السنوات المختلفة، مما يصعب من عملية إجراء المقارنات بين هـــذه القوائم ما لم تعدل المعلومات المحاسبية بالمستوى العام للأسعار.

المصدر: كمال الدين الدهراوي، مناهج البحث العلمي في مجال المحاسبة، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية2002 ص160 .

3- أثر التضخم على التحليل المالي وإتخاذ القرارات المالية

3-1- تأثير التضخم على ربحية الإستثمارات :

يمكن أن نوجز بعض تأثيرات التضخم على الإستثمارات وتقييم ربحيتها في مايلي[1] :

- تشكّل ضريبة الأرباح التي تعتمد على إحتساب الربح المحاسبي في ظل التضخم حالة تضليل وتـــشويه خاصة حينما يحتسب الربح بعد تنزيل الإهتلاكات المحتسبة على أساس التكلفة التاريخية؛

1- سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص172، 173 .

- تؤدي زيادة الضريبة الناجمة عن زيادة الربح المحاسبي إلى عدم زيادة القيمة الحالية لربحية الموجود الرأسمالي بنفس معدل الزيادة الإسمي اللازم للتضخم؛
- تنخفض الوفورات النقدية في الشركة بشكل ملحوظ حينما يعاد تقييم إستثمارات الإستبدال والصيانة؛
- يؤدي التضخم بالنسبة للشركة إلى خفض النمو الصناعي الناجم عن إعادة إستثمار أقساط الإندثارات بمعدل معين خلال فترة حياة الاستثمار؛
- يتسبب التضخم بالنسبة للمنشأة التي يكون فيها النمو ضعيف، في إضعاف موجوداتها الرأسمالية؛
- تكون الموجودات الرأسمالية بعيدة عن تأثير التضخم إذا كانت قيمتها النهائية مرتفعة.
- يعاد تقييم إحتياج رأس المال العامل تلقائيا مع التضخم، الأمر الذي يتطلب من الشركة أموال إضافية.

ويمكن القول أن التضخم إذا كان بالإمكان تحمله في ظل النمو يصبح محفوفا بالمخاطر بالنسبة للمنشأة حين يحصل ركود في المبيعات كما يصبح من الصعوبة بمكان تحمله في النقدية .

3-2- مشكلات التضخم في الوظيفة المالية و المحاسبية :

هذا ويؤدي التضخم إلى حدوث مشكلات في القرارات التي تتطلبها الوظيفة المالية ومنها مايأتي[1]:

3-2-1- أثر التضخم على إرتفاع أسعار الفائدة :

إرتفاع الأسعارو إنخفاض قيمة العملة النقدية يدفع المودعين والمستثمرين والمقرضين إلى طلب أسعارفائدة أعلى من الأسعار الإعتيادية، لغرض تعويضهم عن الخسائر التي تلحق بهم نتيجة لإنخفاض القوة الشرائية للنقود أوالعملة النقدية، ونتيجة لإنخفاض أسعار السندات(القروض)فإنه تزداد أسعار الفائدة.

3-2-2- أثر التضخم على التنبؤ والتخطيط للمصروفات و الإيرادات :

لا يمكن التنبؤ بصورة صحيحة وموضوعية عن الإيرادات المتوقعة أو المصروفات التي ستنفق مستقبلا وذلك بسبب التقلبات بالأسعار وخاصة الارتفاع في مستواها العام.

3-2-3- أثر التضخم فى زيادة الطلب على رؤوس الأموال :

يستلزم الإستثمار توفير موارد مالية كبيرة لشراء موجودات ثابتة، حيث أن التضخم يؤثر في إرتفاع أسعارالموجودات الثابتة لذا يتطلب توفير الأموال أو البحث عنها من أجل إقتناء الموجودات.

3-3- آثار التضخم على إتخاذ القرارات المالية :

لاشك أن التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد خلال عملية القياس المحاسبي، وفي ظل الإرتفاع المستمرفي المستوى العام للأسعار وإنخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بسبب التضخم سوف يصعّب من عملية إتخاذ القرارات الدقيقة التي تبنى على أساس القوائم المالية نظرا لـ:

1- سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص209 .

1- عدم دقة نتائج الأعمال والمراكز المالية التي تظهرها القوائم المالية حيث تتم المقابلة بين الإيرادات الجارية وبين التكلفة التاريخية لتلك الإيرادات مع التغيرفي القوة الشرائية لوحدة النقد في تاريخ القياس؛

2- عدم دقة المؤشرات المستخدمة في قياس الأداء حيث تستخدم في هذا المجال العديد من المؤشرات و النسب المالية يأتي في مقدمتها :

$$\text{معدل العائد على الإستثمار} = \frac{\text{صافي دخل التشغيل}}{\text{قيمة الأصول المتاحة للإستغلال}}$$

وأهم هذه الصعوبات[1]:

3-3-1- إتخاذ قرارات غير سليمة نظرا إلى الإستناد إلى القوائم المالية التقليدية في ظل فترات التضخم وما يصاحبها من إرتفاع في المستوى العام للأسعار و إنخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد الثابتة، وذلك من جانب جميع المهتمين بالمؤسسة من إدارة ومستثمرين ..، ولاشك أن إتخاذ إدارة المؤسسة لقرارات غير سليمة بناء على البيانات والمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في مجالات إعلان توزيعات الأرباح وتسعير المنتجات وتحديد فئات الأجور وضرائب الدخل وغيرها من القرارات، سوف تؤدي في ظل التضخم الحالي إلى عدم قدرة الإدارة على المحافظة على رأس مال المؤسسة مما يهدد إمكانية بقائها و إستمرارها في ظل تلك الإتجاهات التضخمية التي يشهدها عالم اليوم، ولعل هذا ما يفسر إلى حد بعيد الحجم المتزايد سنويا من المؤسسات التي يتم تصفيتها وإنسحابها من سوق العمل في العديد من الدول.

3-3-2- الضغط على الموارد المحدودة يؤدي إلى إستمرار التضخم حيث يلعب صافي الدخل المبالغ في قيمته دورا مزدوجا، فهو من ناحية يدفع الإدارة نحو إتخاذ المزيد من القرارات الرأسمالية التي تتعلق بالإستثمارات طويلة الأجل بهدف تحقيق المزيد من الأرباح، وفي نفس الوقت يشجع الإدارة إلى إتخاذ قرارات توزيعات الأرباح للمساهمين وزيادة الأجور والرواتب للعاملين مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب على السلع والخدمات في ظل فترات التضخم السائدة مما قد يدفع الأسعار نحو الزيادة مرة أخرى ثم تزداد أكثر وهكذا تستمر حلقات التضخم في طريق الوصول إلى التضخم الحاد .

1- نبيه بن عبد الرحمان الجبر و محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 325.

خـــــلاصة :

للتضخم آثـــار وخيمـــة فـــي شـــتى المجـــالات الإجتماعيـــة والإقتـــصادية والإنتاجيـــة والنقديـــة والتجارية، وفي ظل ذلك توجد عدة آساليب تستخدم لقياس التضخم ومنهـــا الأرقـــام القياســـية للأســـعار بإختلاف أنواعها وأهميتها في إستبعاد آثار التضخم.

ومن جهة أخرى فمحاسبة الكلفة التاريخية لا تصلح بوصفها طريقة تستخدم في تقيـــيم عناصـــر الميزانية العمومية خلال فترة التضخم، بسبب أن هذه المحاسبة لا يمكن أن تجعل من العناصر الواردة في قائمة المركز المالي معبرة تعبيراً إقتصادياً حينما تطبق في منشآت اقتصاد يشكو من التضخم، وكما هـــو معروف إن محاسبة الكلفة التاريخية تقوم بتثبيت عناصر الميزانية العمومية بكلفة إقتنائها أو شرائها، وفـــي فترة التضخم الاقتصادي يحصل تفاوت قد يكون كبيراً، بين القـــيم التاريخيـــة والقـــيم الحاليـــة لعناصـــر الميزانية، وعليه يجب تسوية أو تعديل هذا التفاوت لكي تعبـــر قـــيم عناصـــر الميزانيـــة عـــن حقيقتهـــا الإقتصادية، وينجم تأثير التضخم على حساب النتيجة تضليل للربح المحاسبي المـــستخرج خـــلال الفتـــرة المالية، مما ينعكس أثره على توزيع الحصص الربحية وعلى التمويل الذاتي للشركة.

إن إخفاق الشركات في تعديل البيانات المالية نتيجة لإنخفاض القوة الـــشرائية للوحـــدات النقديـــة المستخدمة في القياس يؤثر كذلك على مستخدمي القوائم المالية من حيث صعوبة فهم ومقارنة الأداء لتلـــك المنشآت، الكثير قيل في السنوات الأخيرة عن كيفية إخفاق المحاسبة التقليدية المبنية على التكلفة التاريخية في التعبير عن الوضع المالي الحقيقي للمنشأة أثناء فترات التضخم، فالمحللون الماليون والمستثمرون مثلا لا يستطيعون إتخاذ قرارات مالية جوهرية بدون فهم لتأثيرات التضخم .

وعليه سنتطرق لمفاهيم القياس المحاسبي، والمداخل المحاسبية المقترحة لتعـــديل القـــوائم الماليـــة والحسابات الختامية وبعض المحاولات الدولية في معالجة آثار الظاهرة في الفصل الموالي.